صور

تتأصل المدنية بالوعي

- ماهية الحكم الرشيد ومؤشراته في المجتمع
- حرية التعبير بين الفرد والجماعة
- ورشات حول المفاوضات وبناء السلام

السنة الأولى / العدد الرابع ١/١٢/٢٠١٣

عدسة: ميزر مطر

الفهرس

ياسين الحاج صالح في منتدى المعرفة وحرية التعبير ٤

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٨

السلم الأهلي على سلّم الضرورات القصوى ١٦

صور تحاور الناشط السياسي بسام القوتلي ١٨

الإعلام البديل ٢٠

شهرية تعنى بالشأن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

info@suwar-magazine.org

صادرة عن مـــركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA

info@ccsdsyria.org

www.ccsdsyria.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز أو فريق التحرير

سوريا... وعنق الزجاجة الأضيق

تسارع أطراف الصراع -ولا سيما النظام- للزج بكل إمكانياتها لتحقيق مكاسب على الأرض تحسباً لأي عملية تفاوضية مع تبدل خارطة القوى العسكرية على صف المعارضة، وضياع هوية ما تم الاصطلاح عليه بـ«الجيش الحر»وتآكله، وتشكل «الجبهة الإسلامية» وانكفاء الأطر السياسية المعارضة على نفسها، وانحسار تأثيرها غير المتبلور أصلاً، ودخول مناطق جديدة على خط الحرب الضارية التي يدفع المدنيون ضرائبها الأكبر في ظل الظروف الإنسانية المأساوية، وموجة البرد الشديدة التي اجتاحت المنطقة مؤخراً والتي زادت من سوء الحالة الإنسانية المتفاقمة أصلا في الداخل و المخيمات.

كل هذه المؤشرات تدفع باتجاه طول أمد النزاع ومحدودية وجود حل سياسي، إن لم تتوفر نية جدية عن الأطراف الدولية والإقليمية المساهمة -بعمق- في تصنيع الأزمة وإطالتها، وهذا يعطي صورة واضحة عن انتفاء دور السوريين كلاعبين على الرقعة الجغرافية لسوريا -معارضة ونظاماً- في وقت يعجز كلا الطرفين عن حسم عسكري، والإتيان بنموذج مقبول ضمن الصراع، ومع أن القوة العسكرية المحسوبة على المعارضة تعتبر نفسها -في العموم- ذراعاً عسكرية للثورة التي طالبت بالحرية والكرامة والعدالة (سقط شعار الديمقراطية من حسابات جميع القوى العسكرية) لكنها لم ترتدع في الغالب عن ترديد خطاب طائفي منفر لجمهور الثورة وارتكاب فظاعات في بعض الأحيان، مع ابتلاع مجمل التشكيلات العسكرية الصغيرة من قبل المتطرفين.

ما نتج عن هذا التأزم لم يعكس حقائق سوء الحالة على جميع الصعد والصعيد الإنساني فحسب، بل دل على عدم قدرة القوى المدنية «المؤمنة بتغيير حقيقي» على صياغة برامج عمل فعالة في ظل المنافسة على تصدر المشهد والتمثيل في المحافل، إذ استحالت معظم التشكيلات والمؤسسات المدنية التي ولدت في ظل الثورة إلى مصادر تغذية وخزانات دعم للبهرجة الساعية إلى توفير الدعم لبرامج دون غيرها وأشخاص محددين ومتدافعين نحو الظهور والتمثيلات، وغاب في المجمل النفس المدني الحقيقي وظهر الوجه السياسي لها مقترناً بكثير من التخبطات والارتجال وهذا ما يزعزع ثقة السوريين بقدرة التعبيرات المدنية الهشة والمستثمرة سياسياً إلى حد كبير على إنجاز تحول حقيقي في نطاقات عملها وتأثيرها المفترض.

ما زالت هناك آفاق للعمل المدني ولقدرة المشتغلين بالشأن العام على استرجاع البوصلة وتحديد الأولويات والاقتراب بهدوء من وضع حلول مرحلية و برامج ذات مردود ملموس ومباشر ترتكز على المأسسة و التخصص والتمكين الحقيقي وتعالج -ولو موضعياً- مشاكل صغيرة قد تكون عائقاً أمام وضوح الرؤية والاستراتيجية، فالتصدي للمآزق والمشاكل الكبرى من دون تفصيلات وسبر ومعاينة خطأ كبير يرتكبه من يفتقد القدرة على التفكيك والتقييم ومن ثم المبادرة وفق ما هو متاح.

تبقى الأولوية في هذا الظرف للضغط والحشد والعمل الجاد على تخفيف المعاناة الإنسانية العميقة للسوريين من نازحي الداخل واللاجئين في دول الجوار الذين يلتهمهم برد الشتاء القارس والمدنيين الذين يعيشون في مناطق يطالها القصف والتدمير المنهج عبر البراميل والمدفعية رغم ضيق الأفق وقتامة المشهد.

رئيس التحرير

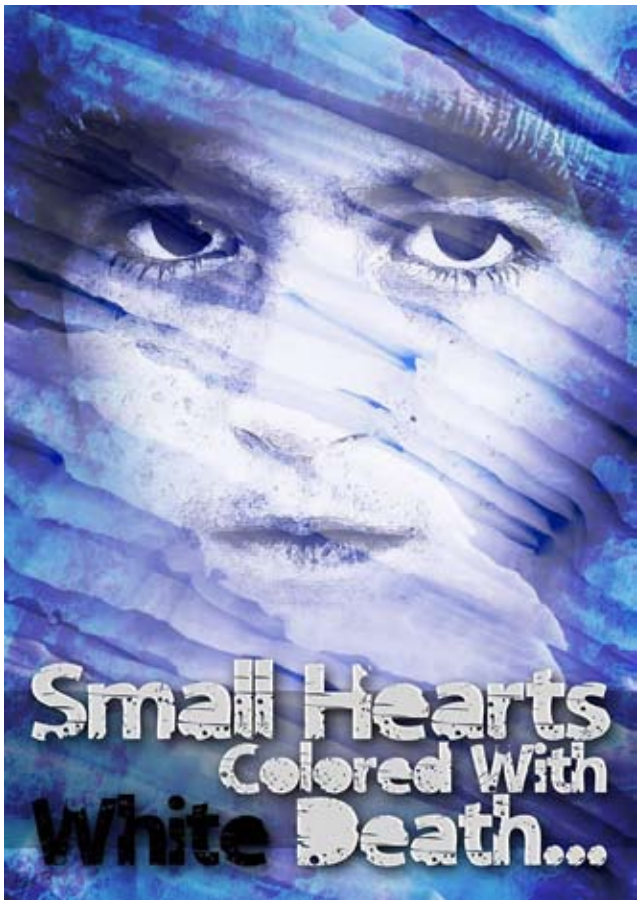

ماهية الحكم الرشيد ومؤشراته في المجتمع

مجيد محمد

يعد مفهوم الحكم الرشيد (الحوكمة) من أكثر المفاهيم التي أثارت الجدل في العقدين الأخيرين، ومثّل تحدياً فعلياً أمام منظري الفكر في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لوضع أسس فكرية تتمحور حول المفهوم والمقصد الفعلي له لوضع الخطط والطرائق المناسبة للوصول لفعالية قصوى في معايير التقييم الخاصة بقياس مستوى الأداء الرشيد في سياسات الدول أو الشركات أو المجتمعات.

وبالرغم من الإشكالية التي تكتنف تاريخ ظهور هذا المفهوم، إلا أنّه حاز على اهتمام واسع من ناحية التنظير في الجانب الاقتصادي التنموي أكثر من الجوانب الأخرى ذات الصلة، ولعلّ الجانب السياسي من أكثر المحاور التي افتقدت لمثل هذا التنظير الفكري والفلسفي، وغالباً ما كان المدخل الاقتصادي لتحليل هذا المفهوم هو البوابة لمناقشة آليات الحكم الرشيد في الميدان السياسي.

دور المجتمع المدني ومقدار الثقة العامة في المؤسسات الحكومية وآليات عملها، ومنظومة الفساد، ودرجة الوعي بمفاهيم العدالة الاجتماعية، واحترام مبادئ حقوق الإنسان، ومدى استجابة الحكومات لمطالب الشعب، واللامركزية في أنماط الحكم الداخلي، ومشاركة القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية بشكل متوازن في عملية اتخاذ القرار، إلى جانب نوعية الحياة (تكافؤ الفرص) التي توفرها الدولة بمختلف قطاعاتها لمواطنيها، والآليات التي تعتمدها السلطة في تحقيق الشفافية ومبدأ الإفصاح، ومقدار التوافق الوطني داخل المؤسسات الحكومية، إلى جانب مستوى الهشاشة في الدولة، كلها معايير أساسية تساهم في رصد مستويات ونسبة الحكم الرشيد من الناحية السياسية في أي مجتمع من المجتمعات.

مؤشرات ومعايير الاستدلال على الحكم الرشيد

الحكم الرشيد مرتبط بشكل وثيق وعضوي بمفاهيم أساسية لابدّ من توافرها -وإن بشكل نسبي- في أي مجتمع من المجتمعات، منها التنمية المستدامة، والإدارة القوية الملتزمة بقوانين غير قابلة للتأويل في المجال الإداري، وكذلك مفهوم الشرعية، وفعالية تطبيق القانون من جانب أجهزة الدولة التنفيذية، والمشاركة الفاعلة من الأفراد والمجتمعات الفرعية والمؤسسات الخاصة (الربحية أو الطوعية)، وقدرة المجتمع على التطور وإحداث التغيير.

كي يكون الحكم الرشيد ذو فعالية ويملك إمكانية التطبيق العملي في الميادين المختلفة لابد من توافر عدد من الشروط الأولية في بنية الدولة المؤسساتية كوجود قيادة مميزة ومرنة في رأس الهرم السلطوي أو الإداري، وضرورة وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها تمتاز بالشفافية، إلى جانب وجود مشاركة مجتمعية فعالة من مؤسسات المجتمع المدني سواء كانت هذه المؤسسات أفراداً أو جماعات.

يحيلنا هذا الحديث كله إلى وضع لبنة أساسية لتعريف ربما يشمل مختلف تفرعات مفهوم الحكم الرشيد من حيث كونه معياراً للحكم على مدى الفعالية لأسلوب الإدارة سواء في العملية السياسية أو الاقتصادية وحتى الاجتماعية؛ فهو يمثّل ممارسة السلطة السياسية وإدارة شؤون المجتمع ومواردها، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يشمل مؤسسات الدولة الدستورية وسلطاتها المختلفة التشريعية والتنفيذية، بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص (الربحي، الطوعي).

الحكم الرشيد في أدبيات الأمم المتحدة

بحسب الأمم المتحدة وبرنامج الإنماء التابع لها، فإن الحكم الرشيد يتمحور حول ممارسة السلطة السياسية لأعمالها ضمن معايير محددة تفضي لتحقيق التنمية المستدامة، وتنمية الموارد القصيرة والطويلة الأمد، وتوفير معايير النزاهة والمساءلة، واحترام المصلحة العامة والمحافظة عليها.

ووفقاً لهذا المنظور الأممي للحكم الرشيد فإن وظائف الدولة الحديثة تتمحور حول عدّة نقاط وتفصيلات يمكن من خلالها الاستدلال على جذر وأصول العملية الإدارية للسلطة في تسيير شؤون البلاد ومواردها. هذه الوظائف تتلخص في بحث الدولة الدؤوب لتأسيس دولة القانون والمؤسسات وفق نظام مؤسسي دينامي يبعتد قدر الإمكان عن الهرمية العامودية في عملية اتخاذ القرار السياسي أو الإداري، ووضع خطط تنموية بعيدة الأمد (استراتيجية) تمتاز بالوضوح والمرونة للتكيف مع الظروف والمستجدات الداخلية منها أو الخارجية، والسعي الحثيث لتوفير عنصر المشاركة الفعالة من قبل جميع المساهمين في عملية التخطيط وجمع المعلومات واتخاذ القرار، وبذل الجهود الكفيلة لفرض سيادة القانون وحكمه على كافة الهيئات والتشكيلات المجتمعية (العامة والخاصة)، ومن ثم العمل وفق محددات تفضي لخدمة المجتمع ككتلة متكاملة أو على الأقل كتكوينات مجزأة

تتلاقى في النهاية في تحقيق غرض أساسي هو المصلحة العامة.

هذه الوظائف يمكن الحكم على مدى مساهمتها في تثبيت دعائم الحكم الرشيد من خلال عدد من المحددات التي تمثّل ثمرة تطبيق الدولة لوظائفها المذكورة آنفاً، تتمحور هذه المحددات حول تأصل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لكل أفراد المجتمع، والمقدار الذي تلبيه الدولة لتحقيق حاجات المواطنين المختلفة، وأخيراً مدى الفعالية التي تتمتع بها لجان المحاسبة العاملة داخل الهيئات والمؤسسات.

الأوجه التي يتخذها الحكم الرشيد

في المجال السياسي: تتلخص ممارسة الحكم الرشيد في السياسة برسم السياسة العامة للدولة وشكل العلاقات الداخلية والخارجية، بالكيفية التي يتحقق بها الاستقرار والأمن والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

في المجال الاقتصادي: يتمثل الحكم الرشيد اقتصادياً من خلال عمليات التخطيط والاختيار والمفاضلة العقلانية بين البدائل المطروحة لكل خطّة اقتصادية، واتخاذ القرار في القضايا التي من شأنها تطوير وتنويع النشاط الاقتصادي للدولة بما يحقق الرفاهية وحياة أفضل للإنسان.

في المجال الإداري: الحكم الرشيد في هذا الجانب هو القرار التنفيذي الذي يتعلق بالحياة الاقتصادية والسياسية والتنموية وحقوق الإنسان وكرامته، وفق الرؤى المرسومة والمتوافق عليها بشكل مسبق.

دور المجتمع المدني في تعزيز الحكم الرشيد

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تعزز الحكم الرشيد في مختلف المجتمعات، من خلال أداء دور حاسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تنشط فيه، فإما أن تكون أداة تدعم دور السلطة في دولة ما من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية، والحقوق المدنية والشفافية والمساءلة والمحاسبة أو أن تلعب الدور المعاكس، لأن المجتمع المدني يمكن أن يمارس دوراً مهماً في توطيد ركائز الحكم الرشيد عبر تنفيذ حملات توعوية مستمرة، تعزّز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده، من خلال توفير المعلومات وبالاتجاهين، وخاصة في القضايا الحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرياته.

إن التأسيس لحالة الاتفاق في الأعمال العمومية التي تؤديها الإدارة سواء كدولة أو مؤسسات أو جماعات أو مجتمع مدني تجسّد فلسفة الحكم الرشيد وتتضمن التزاماً تفصيلياً لملاحظة مؤشرات ومبادئ هذه الفلسفة وذلك عبر عدد من العناصر التي يتحسسها المشاركون في الحياة المجتمعية تتشمل في التركيز على الإنسان، والإنصاف والعدل، والمسؤولية الفردية والجماعية، وكذلك الشفافية والاستشارة، والمشاركة في اتخاذ القرار، وأخيراً التسيير الفعال والناجع والمؤكد للأعمال العمومية التي تؤديها الدولة أو المؤسسة.

ياسين الحاج صالح في منتدى المعرفة وحرية التعبير

متحدثاً عن الثورة وسيادة الدولة وتشكل الهوية الوطنية

تحقيق: كمال أوسكان

يثير مبدأ «سيادة الدولة» أسئلة كبرى في ظل الصراع الذي تشهده سوريا منذ أكثر من سنتين إذ يتنصل النظام من استحقاقاته في حماية الشعب، بل يقف على الطرف المعاكس حين يمارس القمع والمجازر ضده، كما تبرز ظاهرة التنظيمات ذات الأجندات العابرة للحدود السورية والتي تفرض رؤيتها وسلطتها على أجزاء من الكيان السوري وتسعى لاحتكار العنف في المناطق التي تسيطر عليها.

كانت هذه التساؤلات محور النقاش في جلسة منتدى المعرفة وحرية التعبير المنعقدة تحت عنوان (فوضى السيادة .. قراءة في المشهد السوري) وذلك يوم السبت ٢٠١٣/١٠/٢٦ بحضور كل من ضيفي المنتدى الكاتب والمفكر ياسين الحاج صالح والصحفية هالة قضماني، وبمشاركة جمهور من السوريين المقيمين في مدينة غازي عنتاب التركية.

تحدث الحاج صالح عن مفهوم السيادة من حيث كونها السلطة العليا غير القابلة للتقسيم والتي تحوز على الولاية العامة وتمارس العنف وتحدد هوية الكيانات السياسية، فقد برز هذا المفهوم في القرن السابع عشر في أوروبا خلال فترة ما بعد الإصلاح الديني وظهور الدولة الوطنية، أي في الفترة التي تلت معاهدة وستفال ١٦٤٨ إرساءً لفكرة عدم التدخل في الشؤون الداخلية بوجود جهة سيدة وسلطة عليا في هذا المجال وانطلاقاً من مبدأ «الناس على دين ملوكهم».

وانتشر مبدأ السيادة الوطنية والدولة القومية خلال الحقبة الاستعمارية في كافة أنحاء العالم، والذي يعني أن الدولة هي التي تملك السيادة والولاية العامة على السكان في نطاقها الجغرافي وتحتكر الحق في ممارسة العنف، وهي من تحدد أو تعرّف بهوية السكان في الحيز الجغرافي الواقع تحت سيادتها؛ وبهذا المفهوم نجد أن أياً من دول المنطقة لم يستكمل عناصر السيادة بالمعنى الذي استقرّ عليه الأمر في أوروبا، وذلك كون منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تدويلاً في العالم وبالتالي بقيت هذه الدول منقوصة السيادة.

مبدأ سيادة الدولة يعني أن الدولة هي التي تملك السيادة والولاية العامة على السكان في نطاقها الجغرافي وتحتكر الحق بممارسة العنف، وهي من تحدد أو تعرّف بهوية السكان في الحيز الجغرافي الواقع تحت سيادتها.

سيادة الدولة مرتبطة بقدرتها على شن الحرب خارجياً

بيّن الحاج صالح في حديثه أن أهم مظهر من مظاهر نقص السيادة في بلدان الشرق الأوسط تكمن في فقدانها القدرة على شن الحرب خارجياً، والتي تعتبر أحد الخصائص الأساسية والسيادية للدولة، وبالنظر إلى واقع الدول العربية نجد أنها بالمجمل فقدت القدرة على ممارسة الحرب منذ السبعينات من القرن الماضي، وبالتالي فقدت القدرة على ممارسة السيادة في حيزها الجغرافي، وترتب على فقدان هذا العنصر شيء مهم جداً وهو أن من يمارس العنف في المجال العربي ليس الدول، وإنما منظمات تعبر عن حالة ما دون الدولة (طبعاً الوضع الفلسطيني خاص) وقد برزت هذه الحالة مع ظهور حركة حماس وحزب الله واليوم في السياق السوري تبرز قوى تقوم بممارسة الحرب.

إن عجز الدول في مجالنا عن ممارسة هذه الوظيفة السيادية أدى إلى ظهور القوى والمنظمات مادون الدولة ذات الطابع الإسلامي والتي تمارس الحرب والعنف مع تراجع المنظمات العلمانية واليسارية والقومية، وترافق ظهور هذه القوى والعثور على منبع للتبريرات الأيديولوجية (في ٣٠ سنة الماضية كان منبع التسويغات الأيديولوجية للحرب في مجالنا هو الدين الإسلامي سواء بصيغته السنية أو الشيعية).

ومن ثم عرج الحاج صالح على واقع الدولة السورية والتجسيدات السياسية للسيدة فيها منطلقاً من تعريف السيادة على أنها الولاية العامة للدولة وقدرتها على ممارسة الحرب واحتكار العنف، وهي الجهة الوحيدة التي تحدد الهوية الوطنية، حيث يرى الحاج صالح أن سيادة الدولة في سوريا وفق هذه الخصائص كانت منقوصة وتعرضت إلى تحديات في هذه المسائل، ولم تكن الدولة تمارس كافة الوظائف التي يجب أن تمارسها حتى في أوقات الاستقرار، وذلك لوجود أجزاء من الأراضي السورية تحت الاحتلال والذي يعتبر مساساً بسيادة الدولة وبكيانها الوطني، وعندما نتحدث عن (الجمهورية العربية السورية) نعني سلطة تسيطر على كافة المجال التراب الوطني لسوريا التي تعترف بها الهيئات الدولية بما فيها الجولان.

تحدي الإسلاميين لسيادة الدولة

يرى الحاج صالح أن انتقاص السيادة في سوريا ليس فقط مصدره عجز الدولة عن

ممارسة الحرب، إنما مردّه إلى وضع تاريخي خاص يكمن في ضعف تشكل الهوية الوطنية، وعلى مستوى الولاية العامة كان الإسلاميون يتحدون سيادة الدولة منذ زمن ويتطلّعون إلى ممارسة ولاية عامة وتغيير كيان الدولة باتجاه إسلامي نابع من مفهوم الأمة الإسلامية المتخيلة، ويعتبرون سوريا جزءاً أو إقليماً من هذه الأمة، حيث يوجد في سوريا بشكل من الأشكال سيادتان: سيادة الدولة ومؤسساتها الوطنية الحديثة التي تشكلت عبر مراحل معروفة، وسيادة أخرى تتمثل في جهة تمارس وظائف سيادية باسم الدين الإسلامي خصوصاً في مجال الأحوال الشخصية؛ هذا يدل على ضعف التشكل الوطني، وهي ليست مشكلة سياسية مرتبطة بوجود أحزاب إسلامية من عدمها بل مرتبطة بمدى التشكل الوطني لسوريا كدولة وطنية حديثة، والمسألة ليست مسألة الاستفادة من عقائد الشعب إنما هناك قانون ديني مستمد من الشريعة الإسلامية غير قابل للتغيير ولا تستطيع الهيئات «المنتخبة» المساس به، لأن سلطة تعريف الإسلام في سوريا تقع بيد رجال الدين السنة

كما تقع سلطة تعريف الوطنية بيد النظام، والمجموعات الإسلامية تمارس بشكل أساسي الولاية العامة على جميع السوريين وعلى ما يتجاوز حدودها؛ وأكبر مثال على ذلك (الدولة الإسلامية في العراق والشام) التي تمثل ذروة التفكير بسيادة جديدة، حيث أنها تسمي نفسها دولة، يعني كلية السلطة والسيادة على كامل المجال التي تسيطر عليه بما فيها من احتكار العنف والقمع الداخلي وولاية عامة على كل الناس، على حد تعبيره.

احتكار العنف داخلياً

الانتقاص الآخر لسيادة الدولة يتمثل في احتكار العنف الداخلي، حيث كان النظام قادراً على احتكار هذا العنف تماماً، وهو الجهة الوحيدة التي كانت تقمع وتعتقل وتعذب وتحاكم، غير أن السوريين اليوم أمام حالة من الكسر الهائل لهذا الاحتكار من قبل الثورة في محاولتها نزع سلاح الحرب والقمع من يد الدولة، وهذا بحد ذاته تغيير كبير بغض النظر عن كونها ذهبت باتجاه خلق وضع منفلت من الصعب لملمته أو الذهاب باتجاه تأسيس سيادة جديدة تحتكر العنف.

ويرى الحاج صالح أيضاً أنه لابد من أجل تملّك السيادة من تملّك قرار الحرب واحتكار العنف الداخلي وهذا ما أصبح معروفاً لدى الجميع من خلال ما حدث خلال السنتين والنصف التي تجسد فيها كسر احتكار النظام للعنف من قبل الجيش الحر والمجموعات المقاتلة التي تتطلع إلى ممارسة العنف باسم الدين، بما في ذلك ممارسة العقوبة العظمى (الإعدام) والتي تعتبر من خصائص السيادة الأساسية المرتبطة بالعنف، الجهة السيدة هي وحدها من تقرر الموت أي هي التي تملك حق تنفيذ الإعدام.

سلطة تعريف السكان في الدولة

التجسد أو الوظيفة الثالثة للسيادة هي تعريف الهوية الوطنية والوطن وبالتالي تعريف الخيانة ومن هو غير وطني ومتآمر ضد الوطن أي تعريف الصديق من العدو.

في عهد البعث حدث شي أثّر على جيلين، وهو الخلط بين مسائل السياسة ومسائل السيادة حيث اعتُبر الاختلاف بالرأي من القضايا السياسية، لكن النظام كان يخون المختلفين مع السلطات الحاكمة بالرأي،

بمعنى أنه يحول القضايا السياسية إلى قضايا سيادية، ويعتبر كل من يخالفه بالرأي خائن، فإذا كنت تمارس الرأي المخالف فأنت تمارس الخيانة للوطن، وهذا إن لم يكن يبيح الدم فهو يستبيح سنوات من عمرك في السجون.

اليوم يمارس هذا الدور (تعريف العدو والصديق) بطريقة أخرى لدى الإسلاميين، أي بدل التخوين الذي كان يوجه من قبل البعثيين والذي مارسوه ممارسة شرعية لوظيفة سيادية لكن مفرطة وخارج مجالها، لدينا اليوم تهمة التكفير الخاص بالإسلاميين.

يمكننا أن نجد اليوم في الثورة السورية وبشكل خاص لدى الإسلامين والسلفية الجهادية الخروج عن كامل نظام السيادة الذي تأسس منذ عقود، أي عن كامل قواعد تأسيس الدولة الوطنية إن كان من خلال الولاية العامة وتعريفها كأمة إسلامية أو من حيث العنف الذي هو مرتبط بالدين وليس مرتبطاً بالفكر الوطني والدولة الوطنية أو من حيث تعريف الصديق والعدو والوطني والخائن، حيث يوجد لدى السلفيين الجهاديين عقيدة الولاء والبراء لتقول أن الذي معنا ولاءنا له وولائه لنا، والذي ضدنا نتبرأ منه وهو كافر وبالتالي مباح الدم.

مدى ارتباط مبدأ السيادة بتشكل الهوية الوطنية

الهوية الوطنية هي إحدى الوظائف المرتبطة بالسيادة ومدى تشكلها، وهي أحد الإشكاليات الكبرى التي كانت تعاني منها سوريا، ولاتزال بعض الجهات حتى الآن تحاول فرض هوية معنية وتعرقل تشكيل هوية جامعة لكل السوريين.

وتعرف سوريا على أنها قطر عربي أي أن الكيان السوري يستمد شرعيته من ذوبانه في شيء آخر، وهذه المسألة تطرح تناقضا كبيراً وإشكالية مع تكون البلاد، أي أن الأيدولوجيا الرسمية تنكر شرعية الكيان السوري وترى شرعيته بقدر ذوبانه، وذلك في تطلع أكبر نحو أمة عربية كبيرة، هذا الفكر في أزمة لكن عملياً لم يكن هناك أي عمليات سياسية لمواجهة هذه الأزمة والتناقض منذ ٤٠ سنة، ولم يحصل إنتاج فكري له قيمة في هذا الاتجاه.

هذه الأزمة هي أزمة على مستوى السيادة وليست مرتبطة بظهور الثورة، وهي تحتاج إلى عملية تاريخية قد تأخذ عقوداً إلى أن يستقر كيان البلد وتتشكل الهوية أو نوع من الإجماع الوطني، حيث لا يوجد إجماع وطني على أي مستوى من المستويات في سوريا حتى على كوننا سوريين، ولا أعتقد أن الثورة قادرة على أن تجيب على هذا السؤال، لكن الثورة وضعتنا في مواجهته وحتماً ستأخذ سنوات طويلة إلى أن تتبلور هوية، أو بالحد الأدنى إلى أن تتشكل إجماعات وطنية ونقبل بعض الأمور كوننا سوريين.

غير أن الصحفية بسمة قضماني لم تتفق مع هذا الطرح واستغربت السؤال عن الهوية السورية، فبرأيها أن الثورة أحيت الهوية السورية و أعادتها من الضياع وأن فكرة الأمة العربية انتهت مع بداية الثورة وبرزت الهوية السورية، حيث أن الثورة جمعت كل السوريين.

الثورة وسيادة الدولة

كل الثورات تفضي إلى نوع من الفوضى، والثورة السورية ليست استثناءً لأنه لا يمكن تقويض نظام جامد ومتحجر إلا من خلال المرور بمرحلة الفوضى التي قد تطول أو تقصر وقد تكلف قليلاً أو كثيراً، هذا يحدث في كل الثورات، فالثورة إلغاء لسيادة الدولة وتعني عدم الاعتراف بسيادة الدولة القائمة وهي تؤسس لنظام جديد وتقطيع جديد للسلطات يختلف كلياً عن ما هو قائم.

فالثورة إذاً ليست أزمة سياسية بل هي أزمة تأسيسية، وهي ليست أزمة على مستوى السلطة بل على مستوى السيادة بمعنى أنها مساس ليس بكيان الدولة فقط بل بالمصلحة السياسية، حيث زجت الثورة اليوم السوريين وجهاً لوجه مع كل هذه المشاكل والتساؤلات والتناقضات التي تبحث عن معنى أن نكون سوريين ومعنى سوريا وكيف يعرّف السوريين أنفسهم كسوريين، هل هم مسلمون؟ وما هو المقصود بذلك بالضبط؟ ....لأن هناك طوائف أخرى، وإذا تم تعريف سوريا على أنها بلد عربي سنقع في نفس الإشكالية، وقد دفع السوريون ثمن هذا الطرح منذ زمن ودخلوا في نفق مظلم.

هذه هي التحديات التي تواجه سيادة الدولة السورية بمعنى الكيان الوطني وليست مؤسسات الحكم، وإن كان الإسلاميون هم الشكل الأبرز غير أن هناك تياراً كردياً لديه تطلعات في هذا المجال ويحتكر العنف ويمارس ولاية عامة متميزة عن ولاية الدولة على قطاع من السوريين. وعندما نقول «فصيل كردي» لا يعني هذا بطبيعة الحال المساس بحقوق الكرد في سوريا وشرعية مطالبهم، بل الأمر مرتبط بمسألة انتقاص السيادة والمساس بسيادة الكيان الوطني.

ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني

إعداد: سعود حسين

يقدم غرايم جيل في مؤلفه دراسة منهجية تحليلية تعتمد على المقاربة بين مجموعة من الأنظمة السياسية في دول أمريكيا اللاتينية وشرق أوربا، هذه الدول التي شهدت نوعاً من التحول الديمقراطي في العقود الأخيرة من القرن العشرين مستعرضاً الحالة السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الدول.

يعرف جيل المجتمع المدني بـ(المجتمع الذي يضم جماعات حرة مستقلة يلتقي أفرادها حول أراء وضروب وأنشطة ويعملون من أجل تأكيد مصالحهم والدفاع عنها بما في ذلك ما قد يصنف من أنشطة «ضد الدولة»، إذ يبتدأ بتناول جدلية الاقتصاد والسياسة ويشرح طبيعة الأنظمة الشمولية السلطوية من حيث كونها لا تقوم فقط على الاحتكار السياسي بل على الاحتكار الاقتصادي أيضاً مما يشل الفعالية الاقتصادية؛ حيث يؤكد على دور الاستقرار والرّخاء الاقتصادي في عملية التنمية الشاملة كحالة طبيعية يعيشها الإنسان من حيث توفر كافة مستلزماته الحياتية ليكون قادراً على الإنتاج، أما إذا تضررت مصالح الجماعات فذلك يؤدي إلى طرح مسألة شرعية بقاء النظام من خلال حالات الاحتجاج والعصيان التي يقوم بها المواطنون لتلبية مطالبهم، وبالتالي كان لفشل الحكومات العسكرية في تلك البلدان من السيطرة على الفقر والبطالة وانتشار الأمراض الوبائية دوراً هاماً في ثورة مواطنيها. فقد كان للصعوبات الاقتصادية التي كانت تعاني منها تلك الأنظمة الشمولية الدور الهام في انهيارها وبالتالي تحولها إلى تطبيق النظم الديمقراطية.

يقسم جيل عملية التحول الديمقراطي في هذه البلدان إلى ثلاثة مراحل: مرحلة اعتلال النظام ومن ثم التحول الديمقراطي وصولاً إلى استقرار الديمقراطية حيث يقتنع أفراد المجتمع بضرورة استبدال النظام القائم لديهم نتيجة للفشل والتفكك التي يعاني منها النظام السلطوي الاستبدادي بنظام آخر ديمقراطي يكون قادراً على تلبية احتياجاتهم، ففي هذه الحالة يقول جيل:»إذا كان النظام قوياً متماسكاً فسيكون قادراً على احتواء الأزمة من خلال إجراءات اقتصادية ليبرالية وإذا كان ضعيفاً قد تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى زلزلة جذوره وبنيانه السياسي.

تحاول الأنظمة الديكتاتورية جاهدة الحؤول دون تطبيق اللبرلة والانتقال بالتالي إلى الحالة الديمقراطيه من خلال خلق صراعات طويلة الأمد، فدور الأنظمة الشمولية يكون في سحق القاعدة الاجتماعية وتعزيز الثقافة الانقسامية لا على أسس سياسة وإنما على اعتبارات دينية (مذهبية و طائفية)، لتكون بذلك أشبه بـ(الكانتونات) المعزولة غير القابلة للتجاور أو الحوار على حد تعبير جيل مما يؤدي إلى الدخول في حرب أهلية وبالتالي يمكن الخروج من تلك الحالة تعاقدياً وفق تكتيك (الإنهاك المتبادل)، لذا تضطر جميع الأطراف للدخول في مفاوضات ليتحقق بذلك (توازن الضعف) كما تحاول الأنظمة الأستبدادية عدم لبرلة المنظمات المهنية والنقابات العمالية من خلال إنشاء سلسلة من الهيئات للقيام بأنشطة عامة هدفها إشغال المواطنين لدعم الأنظمة الديكتاتورية وبالتالي تفريغ الحياة السياسية وتحويلها إلى مناسبات احتفالية، ولكي لا تنتكس عملية التحول الديمقراطي وتستقر الديمقراطية يتوجب إجراء تدخلات عميقة و جذرية ولو بشكل تدريجي على البنى والهياكل والمؤسسات بحيث تستجيب للتغيير الحاصل.

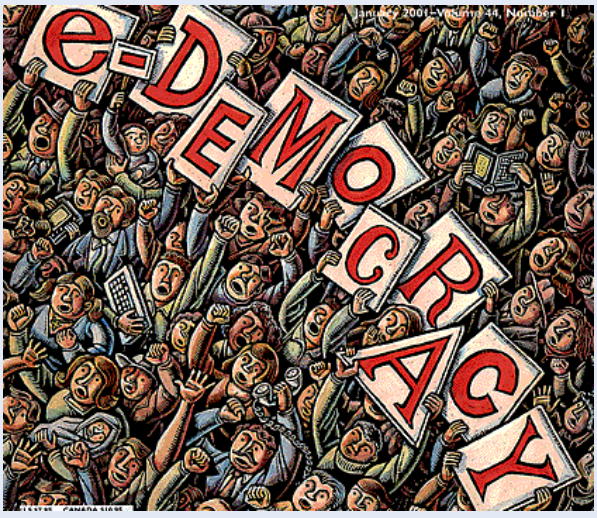

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.

ولما كان من الجوهري تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول.

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

المادة ١: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة ٢: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة ٣: لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة ٤: لايجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما.

المادة ٥: لايعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

المادة ٦: لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

المادة ٧: كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

المادة ٨: لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له

القانون.

المادة ٩: لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

المادة ١٠: لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.

المادة ١١: (١) كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

(٢) لا يدان أي شخص من جراء أداة عمل أو الامتناع عن أداة عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.

المادة ١٢: لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

المادة ١٣: (١) لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

• (٢) يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

المادة ١٤: (١) لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.

• (٢) لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ١٥: (١) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

(٢) لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها.

المادة ١٦: (١) للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.

(٢) لا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه.

(٣) الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة ١٧: (١) لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

(٢) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

المادة ١٨: لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة.

المادة ١٩: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة ٢٠: (١) لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.

(٢) لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

المادة ٢١: (١) لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.

(٢) لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

(٣) إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة

الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

المادة ٢٢: لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لاغنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

المادة ٢٣: (١) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

(٢) لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.

(٣) لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

(٤) لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته

المادة ٢٤: لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

المادة ٢٥: (١) لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

(٢) للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أو بطريقة غير شرعية.

المادة ٢٦: (١) لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

(٢) يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

(٣) للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

المادة ٢٧: (١) لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.

(٢) لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

المادة ٢٨: لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً.

المادة ٢٩: (١) على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً.

(٢) يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

(٣) لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ٣٠: ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

مركز المجتمع المدني و الديمقراطية في سوريا CCSDS

حرية التعبير ما بين الفرد والجماعة ..

ريدي مشو

المفرق الأهم في تاريخ الأمم والامبراطوريات كان دوماً مدى حرية التعبير المسموحة للأفراد والجماعات، ودرجة تقدّم الأدوات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تحمي حرية التعبير هذه.

يقول جون ستيوات ميل: «إذا كان كل البشر يمتلكون رأياً واحداً وكان هناك شخص واحد فقط يملك رأياً مخالفاً، فإن إسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هذا الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القوة».

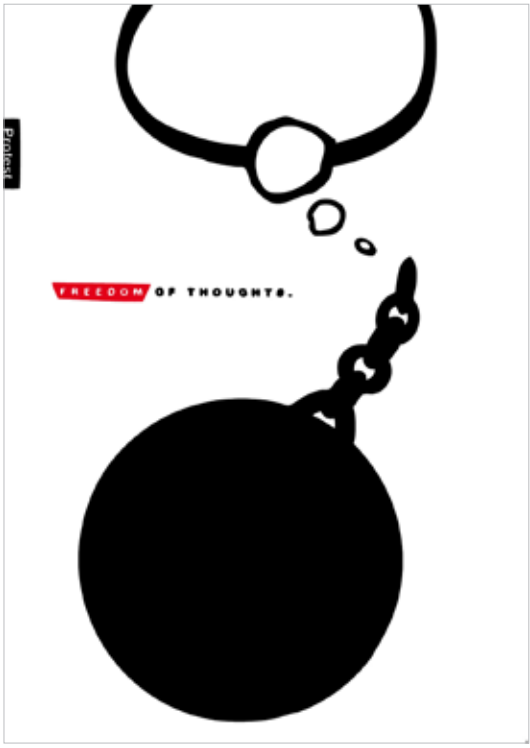

والتعريف المتداول في المراجع عن حرية التعبير هو: «الحرية في التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو عمل فني بدون رقابة أو قيود حكومية بشرط أن لا تمثل طريقة ومضمون الأفكار أو الآراء، ما يمكن اعتباره خرقاً لقوانين وأعراف الدولة أو المجموعة التي سمحت بحرية التعبير، ويصاحب حرية الرأي والتعبير على الأغلب بعض أنواع الحقوق والحدود مثل حق حرية العبادة وحرية الصحافة وحرية التظاهرات السلمية».

ما طرحه ستيوارت ميل هو مقاربة صائبة، ويمكن الكتابة والحديث عن مضمون ما ذكره آنفاً بإسهاب،غير أن الخروج من دائرة الطوباوية والتركيز على أسباب بعينها تقف عائقاً أمام تطور ثقافة حرية التعبير في مجتمعاتنا يحوي قيمة عملية أكبر.

يحيلنا موضوع «حريةالتعبير» حتماً للحديث عن التنوع البشري الثقافي وذكر التباينات القائمة بين الشعوب والأمم والجماعات أيضاً، ومن هذا المنطلق لابد للأمم والدول الحديثة أن تزيد وتطوّر الأدوات التي يمكنها كشف التضاريس والتعبيرات المميزة للأفراد من أجل توسيع آفاق الحياة بشكل مستمر.

ينبغي بدايةً التمييز بين حرية التعبير لدى الفرد وحرية التعبير التي تخص جماعة أو شعباً ما، ولعل غياب هذا التمييز من أكبر المعضلات التي تواجه المجتمع السوري في المرحلة الراهنة، وسيبقى عقبة كبيرة في المراحل المقبلة خلال بناء أي شكل جديد . فالخلط ما بين العام والخاص هو من أبرز سمات مجتمعاتنا ويقود إلى العديد من النزاعات بين الأفراد والجماعات، فنحن مجتمع غير متمايز سواء بأفرادها أو جماعاته وعلى هذا لا

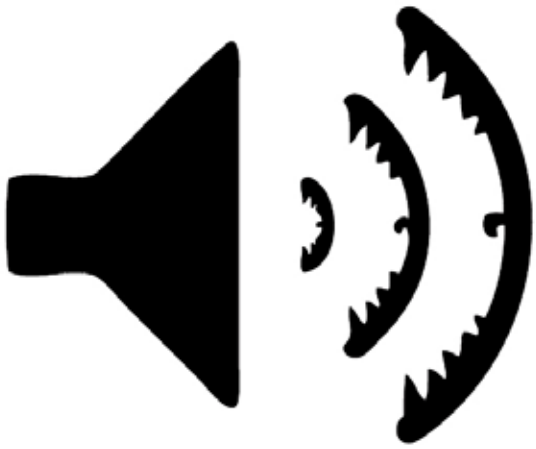

يمكن بناء تحاور أو نقاش ثقافي / سياسي جاد وحقيقي بغياب الحدود الواضحة والصريحة بين الأفراد والجماعات، وأهم خطوة تتخذ في صدد بناء ثقافة حرية التعبير هي تحديد وصياغة هذا التمايز مابين الأفراد والجماعات مهما كانت تبعات إظهار هذا التمايز.

إن الحديث عن حرية التعبير بالنسبة للفرد هو مرحلة مبكرة، نحن في مرحلة التحدث باسم جماعاتنا وشعوبنا، ونمنح أنفسنا حق التحدث باسم «الشعب» بكل بساطة وكأن «الشعب» اختزل في ذواتنا.

نجد في سوريا اليوم إلى أي مدى نحن مؤهلون لمواكبة الظروف الصعبة والمعقدة التي ستواجهنا مستقبلاً فيما يتعلق بحرية التعبير، وأعتقد أننا لا نمتلك البنية والثقافة اللازمتين لخوض مكاشفات والتزامات ستفرضها حتماً إشاعة حرية التعبير، ففي الوقت الحالي ما نجده على الأرض وفي الفضائيات والمنتديات

ليست مساحات رأي ورأي آخر، فالمشهد الحديث - الثوري لم يخلق خطاباً جديداً، بل إن الخطابات القديمة أخذت تلتهم المنابر والمنتديات متنقلة من وليمة لأخرى!. وسبب هذا الإرباك هو أن الحدود غير متمايزة بين الأفراد والجماعات بعد، فالفرد يتكلم باسم الجماعة كلها، والجماعة تلغي ذاتها وتتكلم باسم فرد ما وهكذا.

ما زلنا بعيدين جداً عن بناء نقاش جاد بين الفرد – الفرد، لأن نقاشاتنا دوماً يتم إسقاطها على مجموعة أو أمة أو شعب، فالفرد في هذه البلاد لا يمكنه أن يتكلم باسمه هو، بل يلجئ دوماً إلى التحدث باسم جماعته أو شعبه، وسبب الرجوع او النكوص الدائم هذا هو أن الفرد ليس محمياً في مفردات هذه الثقافات على مرّ عصور طويلة، كما أنه لم يعمل جاهداً على خلق مفرداته التي تخصه والتي يمكنها أن تمنح الحياة الفردية معنى وأهمية في الحياة العامة.

على هذا، فإن الحديث عن حرية التعبير بالنسبة للفرد هو مرحلة مبكرة، نحن في مرحلة التحدث باسم جماعاتنا وشعوبنا، ونمنح أنفسنا حق التحدث باسم «الشعب» بكل بساطة وكأن «الشعب» اختزل في ذواتنا!، في الوقت الذي لا يمكننا أن نحترم أبناء هذا الشعب الذي نمثله ونمنحهم حرية التعبير عن آراءهم!، هذه هي الدكتاتورية الناسفة لحرية التعبير القائمة في مجتمعاتنا وينبغي الاعتراف بهذه الحقيقة.

وعلى ما يبدو أن الثورة السورية ضعيفة من حيث البنية الفكرية والثقافية ولا يمكنها أن تغير ما هو موجود مسبقاً فيما يتعلق بقيم ومعايير حرية التعبير في المجتمع، فالمسائل تزداد تعقيداً والحلول تبدو سهلة جداً كما هو ملاحظ في الفضائيات والمنابر وصفحات الفيسبوك، حلول الثوار – المثقفين لمسائل اختلافات الرأي هي كالتالي: فلان/ فلانة عميل، سارق، عاهر\ عاهرة، لا يمثل الشعب، جاهل، غبي، ثرثار ..... وبهذه الكلمات تصدر أحكام نهائية وتغلق الملفات من جلسة لأخرى.

على أية أرضية سنبني مملكة «حرية التعبير» في سوريا؟!.

لكوننا اليوم لا نعيش مرحلة صحية أساساً، ولسنا على أتم الاستعداد لفتح باب النقاش الفردي- الفردي يتوجب الفصل بين دعاوينا الفردية وبين تلك الدعاوي العامة والقديمة، فالقضايا والمسائل الشائكة والتي يمكن أن تقود إلى حرب أوسع في سوريا هي قضايا عامة وقديمة تتعلق بمسائل دينية وطائفية وقومية ودولية، على هذا فإنه لا يمكننا أن نكون ساذجين ونتكلم عن حرية التعبير الفردي لفرد لا يحس بوجوده خارج جماعته!.

ما العمل؟، هذا السؤال القديم–الجديد،والذي سيبقى دوماً مصاحباً للبشرية.

أعتقد أن في هذه المرحلة ومن أجل حماية المصلحة العامة وإيقاف المد العنفي على الأرض وداخل نفوس الناس، أن تتم الدعوة إلى «حرية التعبير» للجماعات، وأن تقوم كل جماعة بتنظيم نفسها والدخول في نقاشات عامة تخص الجماعة بذاتها وليس فرداً واحداً من أفرادها. فلا يجوز إلغاء حقوق شعب أو جماعة باسم الحرية الفردية، لأنه لا يمكن أن نصل إلى الحرية الفردية وحرية التعبير الفردي ما لم نصل الى حرية الشعب – الجماعة.

من أكبر المشاكل المعترضة لبناء منظومة فكرية حرة ومتماسكة هي أن سياسيي ومثقفي سوريا –بكل شرائحهم وتنويعاتهم- يقفزون فوق هذه الحقيقة، ولديهم من الثرثرة والحديث الكيدي الكثير وهم أنفسهم بعيدون جداً عن تلمس معايير وقيم حرية التعبير كونهم منقادون وراء خطابات قديمة ويؤخرون بذلك التمايز بين الفرد والجماعة والذي سيضمن -فيما لو أتيح تشكيله- ترسيم الحدود والحقوق والواجبات الواضحة والتي من شأنها أن تخلق المساحة الكافية لحرية التعبير على المستويين الفردي والجمعي.

لا يمكن الحديث عن حرية الانسان دون الحديث عن حرية تعبيره، بل لا معنى للحرية في غياب أشكال ومضامين التعبير عن هذه الحرية، والحرية مفهوم جامد ومقولب إن لم تبث الروح فيه عبر آليات التعبير ووسائله وكل ما يكفل ديمومتها.

عدسة سام- دوما

ميزر مطر- سرجيلا، ريف إدلب

شيلان برو - قرية لطيفية، ريف قامشلو

صفحة حمص بروميديا - حمص القديمة، باب الدريب

السِلم الأهلي على سُلّم الضّرورات القصوى

خوشمان قادو

مدينة القامشلي تقع في شمال شرقي سوريا على الحدود مع تركيا وعلى مقربة من سفح جبال طوروس وتتبع إدارياً محافظة الحسكة، يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٢٣ ألف نسمة وذلك حسب إحصاء ٢٠٠٤، يقطنها خليط من الكرد والسريان/الآشوريين والعرب والأرمن

تحوي مدينة القامشلي (قامشلو- قاميشلية) العديد من القوميات والأديان والطوائف، كل منها تحمل في داخلها ألماً لما تعرّضت له على يد شركائها المتعايشين معها في هذه المدينة، فالمنغصات والقلاقل الّتي شابت العلاقات فيما بينها جرت بتأثير مخططات الدول التي كانت تحكم المنطقة، إلّا أنّ إدراك ووعي كل من مكونات المنطقة خفّف من وطأة الضغينة في قلوبها تجاه بعضها، واقتصر الأمر على حمل الجراح في الذوات دون أن تترجم إلى أفعالٍ قد تندرج في خانة الانتقام.

المشهد العام للتعايش كان في صورته الطبيعية رغم محاولة النظام السوري استغلال تلك الجروح المرتبطة بمرحلة معيّنة من التاريخ بالنسبة لمكوّنات المدينة من خلال بثّ فكرة خلق المخاوف من جديد في نفوس تلك المكونات؛ فغدا -بذلك- الكلّ يخاف من الكلّ، وبنفس الوقت كان النظام يعطي الامتيازات والقوة لمكوّن حتى يكون في مواجهة دائمة مع المكوّن الآخر، ربما هذه السياسة كانت ناجعة إلى حدٍ ما، لكنها لم تخرج من نطاق بعض الشرائح المستفيدة من تلك السياسة لتخدم مصالحها الشخصية ضمن كل مكوّن دون أن تصبح ثقافة جمعية ذات أبعاد وتعبيرات صادمة، حيث أن طبيعة المجتمع العشائري وصلات القرابة التي نشأت بين تلك المكوّنات خلقت نوعاً من التعايش المتراكم حضارياً بينها لتغلق بذلك الأبواب أمام أي محاولة للنظام في انتهاك حَرم التعايش التي تأسست عليها هذه المدينة منذ نشأتها في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

رغم التباين الملحوظ في أماكن تجمّع المكوّنات، فكلٌّ حيٍّ يتسم بخصوصية كل مكوّن إلّا أنّ ذلك لم يتجسد في التعامل اليومي، السوق، ومظاهر الحياة العامة من مناسبات وأعياد.

مع بداية الثورة في سوريا كانت هذه المدينة من أولى المدن التي خرجت في المظاهرات، والألوان التي كانت ترفع بأيادي المتظاهرين كانت تؤكد على مشاركة كل المكوّنات، ومن جهةٍ أخرى تؤكد على وقوف الكل جنباً إلى جنبٍ في مواجهة الظلم، وكانت المدينة الأكثر تماسكاً أمام مخاوف الصراع الطائفي والأهلي أو الاقتتال فيما بين المكوّنات وخاصةً في ظلّ رجحان كفة القوة في يد مكوّن كان المكوّن المسحوق في المدينة في ما مضى، ومع أن قضية العرب «الغمر» التي تشكل عبئاً كبيراً خلفته سياسات النظام العنصرية لكن التعاطي الشعبي والسياسي مع هذه القضية ومن قبل الكرد وباقي المكونات – على العكس من

مناطق كثيرة من سوريا- طغى عليه التروي وتلمس المصلحة العامة ومقتضيات السلم الأهلي دون نسيان جذور القضية وسبل حلها أو ترحيلها.

التعايش المشترك بين المكوّنات غدا الآن مترجماً ضمن البيئة الموجودة ولعب عامل القوى السياسية والعسكرية المؤثرة دوراً كبيراً في هذا المضمار، حيث ترفض الغالبية العظمى من سكان المنطقة طغيان الإرهاب والعقلية الإقصائية ويتوجب على الجميع توفير الجو الذي تبنى على مفهوم الشراكة الحقيقية، رغم التباين الملحوظ في أماكن تجمّع المكوّنات، فكلٌّ حيٍّ يتسم بخصوصية كل مكوّن إلّا أنّ ذلك لم يتجسد في التعامل اليومي، السوق، ومظاهر الحياة العامة من مناسبات وأعياد، فالكل متفاعل مع الكل، وخاصةً في ظلّ نشوء منظمات مدنية تعمل في ظروف جيدة وضمن مجتمع يقبل أفكارها و توجهها.

شيرو هندي/ إعلامي «التعايش في الفترات الماضية كان مفروضاً بشكل قسري»

«في الفترات الماضية كان التعايش مفروضاً بشكل قسري لدرجة وصول هذا التعايش إلى نوع من القطيعة والانطواء، كل طرف من هذا المجتمع كان يجد صيغة اجتماعية معيّنة للاحتكاك مع الطرف الآخر، ويختصر كل هذا التعايش على ملازمة كل طائفة أو أثنية لمجموعته بإطارها الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي، الأمر الذي كان يشذّ عن القاعدة هو الوضع الاقتصادي الذي كان ينجو أحياناً من فرضيات الاختلافات السلبية. أمّا في الوضع الراهن ثمة أمور أكثر عملية يزداد فرضها على صيغة التعايش وهو تعرّض المنطقة للخطر الأمني والتناحر السياسي، مما شكّل في الكثير من الأحيان متّسعاً جيداً إلى حدٍّ ما لتعارف وتقارب أكثر بين فئات المجتمع المتنوعة، أصبح هناك أولويات البقاء والأمن ويتبعها الوضع المعيشي في هذه البقعة من سوريا».

تصوير: شيلان برو - القامشلي

سليمان نيفو/ موظف «أنا عربي وأتقن اللغة الكردية»

«رغم كل المخاوف بين المكوّنات المتعايشة في هذه المدينة إلّا أنّنا نمارس حياتنا في المجتمع دون كره أحدنا للآخر، وأنا أعيش بين الكرد وأتقن لغتهم ومعظم أصدقائي هم من الكرد، وكذلك في الوظيفة ثمة عرب، كرد وسريان ونحن منسجمين مع بعضنا البض نزور بيوت بعضنا ونتواصل في المناسبات، لم أشعر يوماً باغتراب عن مجتمع هذه المدينة، العرب أيضاً كانوا ضحية سياسات معيّنة وهم أيضاً دفعوا ضريبة ذلك، لكن مع ذلك الشعور الذي يمنحنا الأمان والطمأنينة في هذه المدينة وخاصةً في ظل ما يجري الآن في سوريا دليلٌ على مدى انسجام كل المكوّنات مع بعضها البعض».

هاكوب / مواطن «يجب أن نكون على قدر من المسؤولية»

«نحن متعايشون مع بعضنا البعض منذ عشرات السنين، والعلاقة المبنية بين كل المكوّنات هي على أساس بناء مجتمع للجميع بعيد عن الصراعات والأحقاد التاريخية، على الرغم من أني أرمني الأصل إلّا أنني أتقن الكردية والعربية ولي صداقات مع الجميع وسنكون دائماً على درجة من المسؤولية تجاه مجتمعنا ومدينتنا.

عدم الإقدام على التفوّه بنظرة كل مكوّن للآخر بجرأة وشفافية ربما سيترك الاحتمال أمام عدم اندمال الجروح الموروثة بين المكوّنات مفتوحة على الرغم من الصورة الواضحة للتعايش المشترك والسلم الأهلي في المجتمع، لذا لا بدّ من دورٍ رائد للشريحة الواعية لدى كل مكوّن في تجسيد تلك المفاهيم حتى تغدو ثقافة متأصلة في المجتمع».

الناشط السياسي وخبير إدارة النزاعات بسام القوتلي

المعارضة تنشغل عن العمل الجاد بتقاسم سلطات وهمية

حاورهُ : بيروز بريك

مع انسداد الآفاق ضمن المأزق السوري يتجه المراقبون وكثير من المحللين والصحفيين إلى تحميل المعارضة السورية وأداءها المتعثر والارتجالي الجزء الأكبر من تأزم الحالة السورية، وعدم وصولها إلى مخارج، هل تعتقد أن هنالك مبالغة في هذا التوصيف أم تشاطر القائلين به الرأي، وما السبب؟

لا أخالف هذا التوصيف، فالمعارضة فعلاً كانت وما زالت إرتجالية وهي تنشغل عن العمل الجاد بتقاسم سلطات وهمية. هنالك مراكز قوى متعددة داخل هذه المعارضة تهتم بترسيخ نفوذها في سوريا المستقبل أكثر من اهتمامها بإسقاط النظام في الفترة الحالية، حيث ما يزال البعض منهم موهوماً بأن النظام سيسقط مهما حصل، بينما يجهز قسم منهم موقعه إلى جانب النظام إن لم يسقط.

المعارضة برعت في إضاعة الفرص فكانت دائماً في كل لقاء وعند كل تغيير في القيادة تبدأ من الصفر بدلاً من أن تبني على ما حصلت عليه. فهي لم تبني على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيار ٢٠١٣ الذي رحب بتشكيل الائتلاف وطالب بانتقال سياسي في سوريا؛ و على اعتراف أكثر من مئة دولة بها و انتظرت حتى شهر كانون الأول لتشكيل حكومة مؤقتة لم تنل أي اعترافات بها.

طبعاً لا يمكننا إخلاء المسؤولية عن الدول العديدة التي لم تهتم بإنهاء الدمار والقتل في سوريا بقدر ما اهتمت بدفع مصالحها عبر الصراع في سوريا، فساهمت مع النظام في عسكرة الثورة ومن ثم منعت توحيد الكتائب المقاتلة حتى تساوم بها القوى الدولية الأخرى.

إعادة إنتاج الدور التسلطي وتمركز القرار لدى فئة من المعارضين التقليديين، وتقهقر دور الشباب والتكنوقراط ضمن الائتلاف وباقي أطر وهياكل المعارضة هل يرقى لحد العطالة المزمنة المفضية للفشل؟ أم أن تصدر فئات كلاسيكية معينة هي حتمية تفرضها جملة ظروف واعتبارات داخلية وخارجية؟

ليست هنالك حتمية تقتضي تصدر فئة ما للعمل. الإشكالية الرئيسية هي في أن المعارضة السورية تعيد إنتاج النظام الذي تحاربه فبعضها لم يرى نموذجاً مغايراً في حياته والبعض يرى في نفسه المخلص الأوحد للشعب السوري والبعض الآخر يتمسك بسلطة لم تكن لتسنح له في ظروف منافسة طبيعية. طبعاً هذا لا ينفي وجود الكثير من الأشخاص القادرين على تقديم نموذج عمل مختلف ولكنهم عادة يحارَبون من الفئات التي سبق وأن ذكرتها.

هل تعتقد أن اللامركزية الإدارية الموسعة هي الحل الأمثل لشكل الدولة السورية القادمة؟ ماهي الضرورات التي تفرض هذا الشكل للدولة؟ هل هي سياسية ونابعة من تنوع المكونات وتمركزاتها الجغرافية؟ أم أن لدينا ضرورات أخرى تنموية ومتعلقة بتوزيع الثروة؟

اللامركزية الموسعة التي لا تنتج دولة مفككة متهالكة ضرورة لعدة اعتبارات، فاللامركزية تسمح لسكان كل منطقة بتحقيق مستوى أعلى من النمو والتطور نتيجة معرفتهم الأفضل بخصوصيات مناطقهم، كما أنها تفتح باب التنافس بين المناطق المختلفة لجلب الاستثمارات والكفاءات إليها. من ناحية أخرى فإن اللامركزية موجودة الآن على الأرض ومن شبه المستحيل العودة إلى نموذج الدولة المركزية التي كانت عليها سوريا سابقاً. هذا الوضع يفرض علينا أن نضع آليات عمل خلاقة تسمح للمكونات التي لا تثق ببعضها بأن تستمر بالعيش سوية في دولة واحدة قوية من دون الخوف من التهميش. حل من هذا النوع سيسمح لهذه المكونات بأن تعود وتبني جسورها الاجتماعية والاقتصادية وتخرج من حالة الإستقطاب الحالية بشكل تدريجي غير مفروض عليها.

أبدت الأطراف السياسية سواء تمثلت بالمعارضة أو بالنظام الموافقة على حضور جنيف هل تعتقد أن هناك بوادر لإنفراج ما يوقف إراقة دماء السوريين ويمنح للمحاصرين ممرات آمنة أم أن الحل السياسي ضمن مشهد سياسي وعسكري معقد بات مستحيلاً وبالأخص مع حجم التدخلات الدولية والإقليمية الهائلة؟

حجم التدخلات الخارجية الهائلة أوصل الوضع السوري إلى حالة لا يمكن حلها إلا عبر خلق توافقات بين هذه الجهات الخارجية، ففي المرحلة الحالية يستطيع الجميع لعب دور المعطل لأي اتفاق. هنالك حالياً بوادر اتفاق لإعادة إنتاج نسخة مخففة من النظام من دون العائلة الحاكمة. المشكلة هي أن معظم القوى تحاول تحقيق أهداف لا علاقة لها بالوضع السوري عبر استخدام أوراقها في سوريا، مما يعني أن أي اتفاق في سوريا سيتطلب تحقيق بعض من مصالحها أولاً وهذا خارج نطاق إمكانيات المعارضة السورية.

قرأت «مشروع أمة» الذي أصدرته قوى عسكرية إسلامية مسلحة تحارب قوات النظام. إلى أين يتجه الإسلاميون في سوريا وهل سينخرطون ضمن عملية سياسية مستقبلية حسب رأيك؟ وهل سيتم التفريق بينهم على أساس من لديهم أفق سياسي ومن هم عدميون؟

معظم القوى الإسلامية الحالية تستخدم مواقفها كأدوات تفاوضية للحصول على شروط أفضل لها أو لتحقيق أهداف الدول الممولة وهذا يجعلها مرنة عند الضرورة، وبشكل عام فمعظم أعضائهم من السوريين وهم سيعودون إلى الاندماج في المجتمع السوري الأوسع. المشكلة الرئيسية هي في القوى التي تكفر الجميع من حولها والمؤلفة بشكل رئيسي من غير السوريين، حيث سيكون من الصعب جداً أن نعيدهم جميعاً من حيث أتوا فهم أتوا للموت في سبيل فكرة يؤمنون بها وهم مستعدون لقتل كل من يخالفهم الرأي.

ماشكل التعاطي الأنسب مع المانحين والداعمين لمشاريع المجتمع المدني والمجالس المحلية والإغاثة من دول وهيئات ومنظمات في ظل الاستقطابات والتجاذبات السياسية الحادة، والمنعكسة بحدة على المشهد السوري؟

على المنظمات السورية ألا تتبع رؤى الجهات المانحة بشكل أعمى، فالجهات المانحة لا تعرف الوضع السوري أو تعرف الاحتياجات أكثر منا. علينا أن نعمل معها كند، نأخذ بخبراتها ومعرفتها ولكن في نفس الوقت نعمل معها لتحديد الأولويات كما نراها نحن.

أقامت المنظمات الداعمة بالتعاون مع المنظمات المدنية السورية الناشئة خلال فترة الثورة عشرات الورش التدريبية، وحلقات التوعية بفن التفاوض وفض النزاعات والسلم الأهلي هل تعول كخبير في هذا المجال على هذه الورش وآلية التدريب المتبعة؟ ألا ترى أن هنالك تكراراً لنفس المحتوى التدريبي، ولنفس الأشخاص الذين يحضرون هذا النوع من التدريب؟

فكرة تدريب الكوادر نبيلة ولكن للأسف فهي تحولت إلى صناعة متكاملة للحصول على التمويل. في كثير من الأحيان نرى نفس الشخص في العديد من الدورات التدريبية رغم أنه غير مقيم بسوريا ولا يعمل في مجال الثورة، و هذا ما يسمى بسياحة الدورات. يلزمنا في هذه المرحلة جهة سورية تحدد الاحتياجات وتمنع التكرار لترشيد العمل في هذا المجال.

كنت أحد كوادر وحدة تنسيق الدعم الذي كان يعول عليهم في مأسسة هذه الوحدة وجعلها مواكبة لمتطلبات السوريين وفق الإمكانيات المتاحة، ما الذي حدث لتقال من منصبك كمدير لقسم (بناء السلام) في الوحدة؟

كانت هنالك عدة مشاكل منها دعمي المطلق للقضاء المدني عندما كنت مكلفاً بملف القضاء، لكن المشكلة الرئيسية تكمن في نقص مؤهلات من عينوا لتسيير شؤون الوحدة وافتقادهم لأية معرفة في مجال الإدارة. بالنسبة لهؤلاء فأي ذو خبرة يشكل خطراً مباشراً على إمكانية بقائهم في مناصبهم التي هم غير مؤهلين لها أصلاً. أظن أن قيادة الائتلاف قد فطنت أخيراً وبعد عام كامل من سوء الإدارة لهذه المشكلة وعينت الدكتور أسامة القاضي لإدارة الوحدة. د. أسامة من ذوي الخبرة وأظن أنه قادر على أخذ الوحدة بالاتجاه الصحيح.

الإعلام البديل بين الصعوبات وآفاق التطوير

كاروان آرام

يشكل الإعلام البديل مجموعة من وسائل الإعلام مثل الصحف والراديو والتلفزيون والمجلات والإنترنت، وغيرها)، الذي يقدم معلومات بديلة عن الإعلام السائد في سياق معين، سواء كان هذا الإعلام السائد تجارياً أو حكومياً. ويختلف الإعلام البديل عن الإعلام السائد من حيث المحتوى والناحية الجمالية وأساليب الإنتاج وأنماط التوزيع والعلاقات مع الجمهور. وكثيراً ما يهدف الإعلام البديل إلى الوقوف في وجه السلطات القائمة ليمثل الجماعات المهمشة، ويعزز الروابط الأفقية بين المجتمعات ذات المصالح المشتركة.

صنفت سوريا وفق أحدث تقرير صدر عن منظمة مراسلون بلا حدود «البلد الأكثر خطورة في العالم بالنسبة للصحفيين» فالصحفيون السوريون يواجهون تهديداً جديداً متزايداً من المجموعات المتشددة والجهاديين بعد أن كانوا الهدف الأول للقوات الحكومية، وهذا التهديد الذي يأتي من طرفي الصراع في سوريا دفع بالكثيرين من الصحفيين للهروب خارج سوريا، وممارسة نشاطهم من خارج الحدود وتأسيس لوسائل إعلامية صغيرة، في محاولة لنقل الواقع السوري بعد الازمة التي أفرزت تحولات كبيرة في مجال الإعلام ارتبطت بحجم الكارثة التي تشهدها سوريا.

منع النظام السوري وسائل الإعلام من تغطية الاحتجاجات والمظاهرات التي عمّت البلد، فاضطر عدد كبير من المواطنين إلى نقل الأحداث من مناطقهم ببدائل بسيطة (صور عن طريق الموبايل، بوستات على صفحات التواصل الاجتماعي، ومقاطع يوتيوب) مما أنتج حالة المواطن الصحفي، غير أن هذا الواقع لم يتوقف عند هذه الأدوات البسيطة وحاول بعض الإعلاميين تأسيس منابر إعلامية تعبّر عن الأزمة وتكشف عن الواقع السوري في محاولة لنقل ما يحدث، وقد ظهرت الجرائد والمجلات والمواقع الإلكترونية ضمن ما سمي بـ«لإعلام البديل» الذي تموضع خارج البلاد نتيجة الواقع وإغلاق الأبواب أمام هذه الظاهرة التي تنامت بشكل ملحوظ، غير أنه يعاني الكثير من المعوقات والتحديات والصعوبات التي تحد من تطوّر هذا الظاهرة حيث يصف محمد ملاك رئيس تحرير مجلة ضوضاء واقع وسائل الإعلام التي ظهرت بعد الثورة بقوله: «لن أكون متفائلاً وأقول أننا نملك إعلاماً بديلاً، إنما يمكن وصف ما تم إنجازه خلال فترة الثورة بتأسيس لبنى إعلامية من نقطة الصفر بعد احتكار النظام كل مفاصل الحياة».

ظهرت عشرات من المشاريع الإعلامية من صحف ومجلات ومواقع إلكترونية في محاولة لكسر سطوة الإعلام الرسمي الممنهج، حيث ينظر اليها أصحابها باعتبارها جزءاً من مكتسبات الثورة أو نتيجة طبيعية لها، ويطمحون إلى رفع سقف هذا الإعلام ليتحول من إعلام محلي الطابع إلى إعلام يعم مجمل الخارطة السورية والمعبّر بالفعل عن ضمير الناس.

الإعلام البديل في ظل الوضع الأمني وضعف التمويل

ما زال «الإعلام البديل»في طور التكوين ولم تتضح ملامحه بعد وتعترض سبيله معوقات تحدّ من فعاليته، إذ يحتاج للكثير من الإمكانيات ليأخذ فرصته في التأسيس لحالة مؤثرة في الرأي العام في ظل المنافسة الشرسة التي تشهدها الساحة الإعلامية بين مؤسسات إعلامية عملاقة وذات دعم هائل.

يوضح محمد ملاك جملة من المعوقات التي تواجه هذه المشاريع الناشئة بقوله: «إن ضعف الإمكانيات لا يتيح لك أن تتحرك وتخدم مشروعك كما يجب، خاصة أن من يعمل في الإعلام البديل لا يبيع منتجاته وبحاجة إلى دعم لكون أغلب هذه المؤسسات غير ربحية، ولا تقتصر المعوقات والتحديات فقط على عدم توفر الإمكانيات الماديّة و الدّعم إنما يتعداه إلى ما يتعرض له الصحفيون والنشطاء الإعلاميون اليوم من تهديدات بالقتل والخطف من أطراف الصراع في سوريا».

ويتفق ناجي الجرف رئيس تحرير مجلة

حنطة مع ملاك في ما ذهب إليه من توصيف للتحديات والمعوقات، ويجملها في نقطتين هي:»الوضع الأمني السيء في المناطق التي نعمل بها، إضافة إلى عدم انتظام التمويل»، وهذا ما تؤكده التقارير الصادرة من لجان المراقبة والرّصد لوضع الإعلام والإعلاميين في سوريا من استمرار استهداف الإعلاميين من قبل كلّ من النظام وقوات المعارضة المسلحة بشكل مكثّف من خلال عمليات القتل و الخطف، مما دفع بالكثيرين إلى التخفي أو الفرار إلى خارج البلاد، وقد وثقت لجنة الحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين والمعنية برصد وتوثيق الانتهاكات بحق الصحفيين والنشطاء الإعلاميين في سوريا مقتل تسعة صُحفيين و ناشطين إعلاميين خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، ليرتفع بذلك عدد ضحايا الإعلام إلى (٢٢٠) إعلاميا منذُ آذار ٢٠١١، في حين رصدت اللجنة مجموعة أُخرى من الانتهاكات منها تقييد العمل ومنع دخول الصحف إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام والمعارضة المسلحة.

التأهيل ومصادر المعلومات

فرضت جملة هذه العوامل والمعوقات واقعاً صعباً على الإعلام البديل، يتمثل في الاعتماد على الخبرات الذاتية غير المؤهلة ممّا جعل من الإعلام البديل إعلاماً عاطفياً تحكمه الحماسة ويعتمد على استنتاجات عاطفية أكثر من اعتماده على معطيات حقيقية منهجية، ويحتاج إلى الكثير من الأدوات كي يصل إلى التوزان المرجو ويحمل خطاباً معرفياً، كما يرى ناجي الجرف مؤكداً على ضرورة أن يبدأ هذا الإعلام بالتأهيل وينتهي ببناء قواعد أخلاقية مهنية.

ثمة إشكالية اخرى لدى الإعلام البديل وتكمن في ضعف الوصول إلى المعلومات حيث يعتبر

مؤسسة الإعلام البديل...لا تحاول زيادة الأرباح ولا تهتم في المقام الأول ببيع الجمهور للمعلنين مقابل العائدات، بل هي تسعى لهدم العلاقات الاجتماعية الهرمية المحددة للمجتمع، وتختلف على نحو بنائي وأساسي عن المؤسسات الاجتماعية الكبيرة. وهي تنظر إلى نفسها على أنها جزء من مشروع يهدف لوضع أساليب جديدة لتنظيم الإعلام والنشاط الاجتماعي، وتلتزم بزيادة هذه الأساليب عموماً، وليس الحفاظ عليها فقط.

فاروق حجّي مصطفى رئيس تحرير موقع «برجاف» الإلكتروني أنّ روح الإعلام هي «المعلومة»، ويتساءل كيف يمكن أن يكون قريباً إلى المصادر ذات الثقة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها سوريا، من دون أن يقع فريسة استغلال تلك المصادر؟ مما يفرغ هذا الإعلام من مضمونه ومن التزاماته وواجباته

تجاه المجتمعات المحلية أو المهمشة.

يرى حجي مصطفى أن نشر المعلومة غير الصادقة قد يؤسس لإعلام غير متوازن، ففي ظل تزاحم القوى السياسية تصعب معها مقاربة المواضيع الاجتماعية والسياسية بشكل موضوعي، فضلاً عن مصادر الحصول على المعلومة التي يقول عنها فاروق حجي مصطفى: «إن فقدان المصادر ذات الثقة يتسبب أحياناً بتخبط هذا النوع من الإعلام ليكون محل ثقة وصدق، وهنا قد نضطر إلى البحث في كواليس الإعلام السائد المدعوم عادة من السلطة صاحبة الحدث عن المعلومة الأقرب للواقع»، ويضيف أنّ المعلومة قد تكون مفبركة، وغايتها تشويه صورة الإعلام المجتمعي الغائب عن الحضور على الخشبة.

آفاق تطورالإعلام البديل في سوريا

على الرغم من قصر تجربة الإعلام البديل في سوريا والتي ترافقت مع الأزمة السورية، وإن كان له وجود قبل الأزمة ضمن أشكال جنينية شكلت أرضية لانطلاقته الحالية فقد استطاع أن يشكل قوة إعلامية في بعض الأحيان وأن

يساهم في خلق رأي عام في بعض المناطق التي وصلت إليها، إلا أن استمراره يبقى مرهوناً بإرادة القائمين عليه حتى يتمكن من القدرة على تنمية الرأي العام وصناعة الثقافة ويكون حاملاً لثقافة التغيير.

كما أن استمراريته مرهونة أيضاً بتوفر الإمكانيات المادية، وهي جزء من قدرة هذا الإعلام على التأثير، ففي حال عدم توفر هذه العناصر سيبقى غير ذي فعالية ولا يستطيع مواكبة حالة المجتمعات.

يرى القائمون على هذه المشاريع الإعلامية أن نجاح هذا المشاريع مرتبط بمدى توفر الإمكانيات المادية من أجل خلق حالة من الثبات والاستمرارية، مع وجود إرادة من قبل الداعمين لتقديم الدعم لهذا النوع من المشاريع، ويرى محمد ملاك بأنه «إذا ما تم دعم المشاريع الإعلامية الموجودة سنة على الأقل وانتقاء المشاريع التي تتمتع بنقاط قوة يمكن لها بعد ذلك أن تقف على أرجلها وتستمر وتجد مصادر تمويلها الذاتية، «ويتفق ناجي الجرف مع ملاك في أن هذه المشاريع ستنجح في المستقبل مع الأيام والعمل اليومي، وسوف تقطع أشواطاً وتفرز مجموعة لا بأس بها من الإصدارات والمجموعات الإعلامية، وقد تواجه المصاعب أحياناً نتيجة التمويل المادي لكنه في الغالب ستصبح أكثر نضجاً وقوةً، وقد تكون نواة لمؤسسات إعلامية ضخمة.

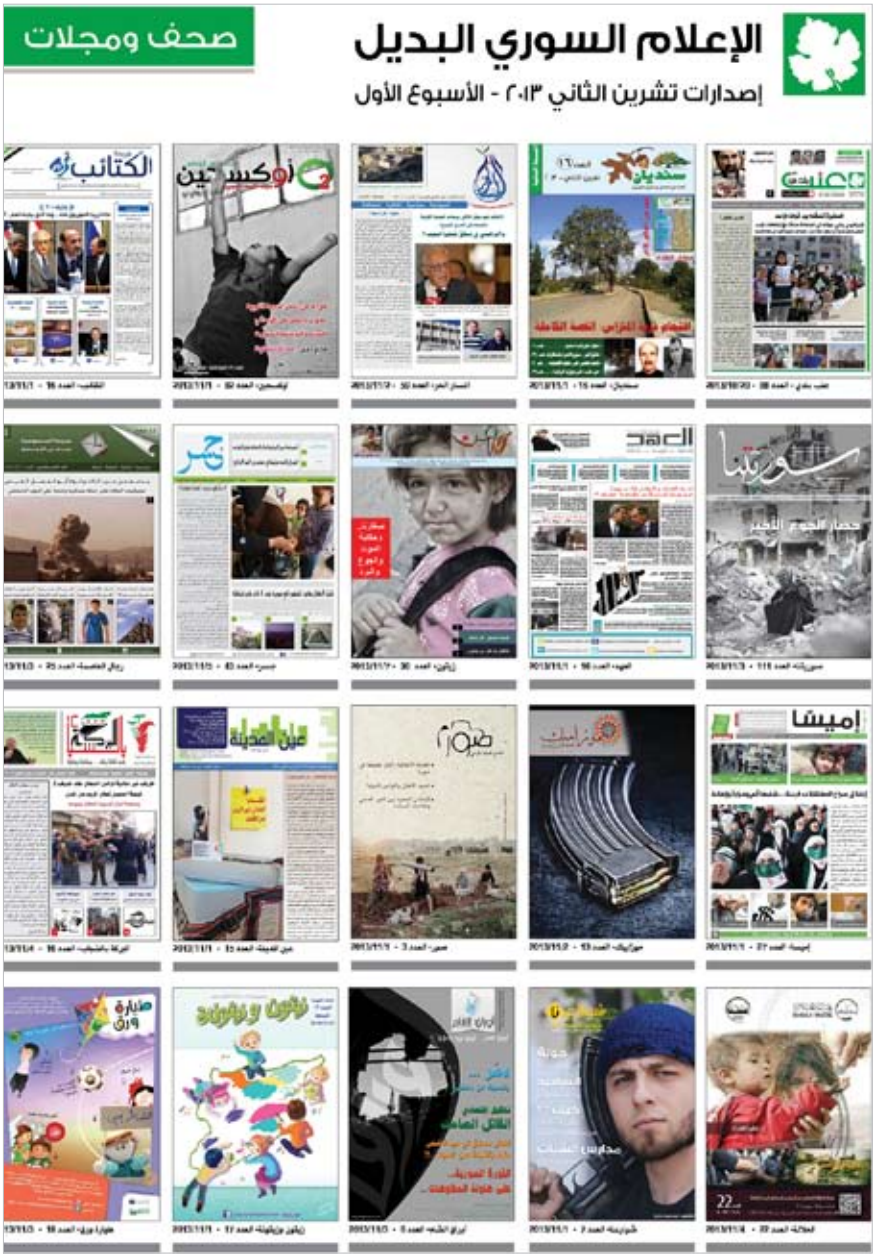

عادةً ما تستهدف منابر الإعلام جماعات محددة من السكان المحليين بدلاً من عامة الناس، مثل جماعات الجمهور من المهاجرين، حيث إنها تسمح لمواطنين عاديين بتجاوز بوابات الإعلام السائد والتقليدي ومشاركة المعلومات ووجهات النظر التي يعتبرها هؤلاء المواطنون مهمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإعلام الرقمي يوفر وسيلة بديلة لعرض وجهات النظر غير التقليدية أو المعارضة أو المنحرفة، ويسمح بتكوين مجتمعات بديلة وجديدة تمثل صوتاً لهؤلاء المهمشين عادةً من الإعلام السائد.

التمويل والخطاب الإعلامي

يشكل التمويل أكبر التحديات التي تواجه الإعلام البديل، سواء من حيث توفره أو تأثيرات ومخاطر الارتهان لجهات خارجية بصيغة من الصيغ، في ظل وجود خطابين إعلاميين أحدهما قائم على التحريض والأكاذيب والآخر خطاب يقصي الآخر ولا يقبل به ويضع نفسه ناطقاً باسم الجمهور.

هنري دونانت.. مؤسس الصليب الأحمر

إعداد: محمد زهير كردية

عندما وقع **جان هنري دونان** في أزمة مالية، أراد مقابلة الإمبراطور نابليون الثالث لطلب المساعدة منه، حيث كان الأخير يخوض حرباً في شمال إيطاليا عام ١٨٥٩م. وحين وصل دونان إلى بلدة سولفرينو الإيطالية، التي شهدت معركة ضاربة بين الجيشين النمساوي والفرنسي كانت حصيلتها أكثر من أربعين ألف قتيل وجريح. أصيب حينها دونان بالذهول من منظر آلاف الجنود الجرحى من الجيشين، وقد تُركوا مضرجين بدمائهم يعانون العذاب بسبب ندرة الخدمات الطبية. فوجه نداءً إلى السكان المحليين طالباً منهم مساعدته في رعاية الجرحى من كلا الجانبين، وعلى الرغم من مقابلته الإمبراطور نابليون الثالث إلا أنه لم يعد مهتماً إلا في تلبية الحاجة الإنسانية الماسة.

وبعد عودته إلى سويسرا نشر كتابه «ذكريات سولفرينو» الذي وجه من خلاله نداءين مهمين: الأول يدعو فيه إلى تشكيل جمعيات إغاثة في وقت السلم، تضم ممرضين وممرضات مستعدين لرعاية الجرحى في أثناء الحرب، والثاني يدعو فيه إلى الاعتراف بأولئك المتطوعين الذين يتعين عليهم المساعدة في تقديم الخدمات الطبية التابعة للجيش، وحمايتهم بموجب اتفاق دولي. وتلبية لهذين النداءين، شُكلت في عام ١٨٦٣م في جنيف «اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى» التي كان دونان أحد أعضائها، والتي أصبحت فيما بعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

في عام ١٨٦٤م عقدت الحكومة السويسرية مؤتمراً دبلوماسياً في جنيف شاركت فيه اثنتا عشرة دولة، اعتمدت حينها معاهدة بعنوان «اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى الجيوش في الميدان»، والتي غدت أولى معاهدات القانون الانساني فأصبح للصليب الأحمر الطابع الرسمي الدولي. حيث يعتبر الصليب الأحمر من أكثر المنظمات أهمية في وقتنا الحالي، على المستوى الإنساني والطبي والإغاثيّ، وبعيداً عن الانحيازية أو التوجهات السياسية.

وعندما حل السلام إبّان الحرب الفرنسية البروسية في عام ١٨٧٠، سافر «دونان» إلى لندن، حيث سعى جاهداً إلى تنظيم مؤتمر دبلوماسي عن مشكلة أسرى الحرب، وشجعه القيصر، ولكن إنجلترا كانت مناوئة لهذه الخطة.

لم يتوقف دونان عن المبادرات التي تدعو إلى السلام ومكافحة التمييز، حيث يأتي في هذا الإطار مبادرته إلى مؤتمرٌ دولي من أجل الإلغاء الكامل والنهائي للإتجار بالزنوج وتجارة الرقيق في لندن في الأول من فبراير/شباط ١٨٧٥.

نيله جائزة نوبل للسلام:

أسس دونان في الجزائر تجارته الخاصة في الاستثمار العقاري، حتى صار يملك ثروة كبيرة، وهذا ما جعل منه رجلاً معروفاً من قبل الطبقة الثرية والنافذة آنذاك، غير أن انشغاله بالعمل الإنساني وانهيار الوضع الاقتصادي في الجزائر نتيجة الحرب وتفشي مرض الكوليرا، أدى إلى تدمير كل ثروته. حتى وصل به الحال فيما بعد إلى البحث عن لقمة العيش مما أدى به إلى إهمال مؤسسة الصليب الأحمر بشكل كامل.

انتهى به الأمر في قرية « هايدن» السويسرية، حيث سقط في براثن المرض. ووجد ملاذه في نُزل للفقراء بالمنطقة، وكان هذا هو المكان الذي اكتشفه فيه عام ١٨٩٥ أحد الصحفيين، الذي كتب عنه مقالاً كمؤسس للصليب الأحمر، ونشرته الصحف بعد أيام في جميع أنحاء أوربا، فأعيد اكتشاف هذه الشخصية التي حركت بدورها الرأي العام، حتى استحق هنري دونان أول جائزة نوبل للسلام في العالم، هكذا انتهت حياة الرجل الذي قادت رؤيته إلى إنشاء حركتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم في العام ١٩١٥م، بعد مسيرة حياة تبدل حاله من رغد العيش إلى الفقر المدقع.

مفهوم السيـــادة الاقتصـادية

أحمد الياس

يرتبط مفهوم السيادة بالدولة ارتباط الوجود والعدم، بحيث لا يمكن فهم وجود الدولة دون أن تكون السيادة مرتبطة بها في كل المجالات ويعد المفهوم الاقتصادي للسيادة جديدا بحد ذاته، ويمكن عده بعداً جديداً اقترن بمحاولات البلدان النامية إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، فخلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين عملت هذه البلدان الأخيرة لتكريس مبدأ السيادة الاقتصادية للدولة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية. وأصدرت المنظمات الدولية العديد من الإعلانات والقرارات التي تكرِّس سيادة الدولة بشقها الاقتصادي خاصة، مع وضع القواعد الكافية لمنع الاعتداء عليها وضمان ممارستها بحرية. بحيث يمكن القول: إن السيادة ليست مجرد مفهوم قانوني، وإنما لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهي محمية بقواعد القانون الدولي.

بيد أن الإشكالية التي تعترض وضع مفهوم جامع ومانع للسيادة ترتبط بغموض معيار التفرقة بين الاختصاصين الوطني والدولي وعدم وجود حدود واضحة بين النطاقين، وإن كانت المتغيرات الدولية انتقلت بالسيادة من مفهوم الإطلاق إلى النسبية، وهو أمر واقع يجمع عليه أغلب الفقه القانوني.

والأصل أن تقييد السيادة يرتبط بالمصلحة الدولية العامة التي تستدعي مثل هذا التقييد، بيد أن ذلك لا يصح دائماً. وهنا يمكن أن نسجل أن السيادة عرفت تقييداً قانونياً بهدف تحقيق التنمية، إلى جانب تقييدها عملياً كإحدى نتائج العولمة.

١. التنمية وتدويل السيادة:

وهذا الجانب لتقييد السيادة يتعلق بالمشاركة الدولية في تنمية البلدان النامية، والمقصود بالتنمية بوصفها هدفاً استراتيجياً عالمياً إقرار مجموعة من القواعد والمبادئ لضبط وتوجيه النشاط الاقتصادي الدولي لإخراج البلدان النامية من قهر التخلف والفقر.

وتقييد السيادة بهدف تحقيق التنمية لا يعد تعدياً عليها أو انتقاصاً منها، وإن كان في حقيقته شكلاً من أشكال تدويل السيادة في الميدان الاقتصادي، ففي عالم يزداد ترابطاً ولاسيما في ميدان العلاقات الاقتصادية التي تقوم على الاعتماد المتبادل، فإن السيادة الاقتصادية وخاصة لدى البلدان النامية تتطلب التزامات إيجابية من قبل المجتمع الدولي من أجل تنميتها.

إن التنمية يجب ألا ترتكز على مجرد توافق المصالح، إنما هي قضية حيوية تهم البشرية وتخدم التقدم الحضاري

ولذلك يذهب جانب من الفقه إلى أن تنمية البلدان النامية لا يمكن أن يتحقق بالانسلاخ من منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، وإنما عبر إيجاد القواعد القانونية التي تكرِّس حقها في التنمية، وبمعنى آخر تقوية الأسس التي يقوم عليها الحق في التنمية من خلال تقنين القواعد التي تكرِّسه كجزء مستحدث للقانون الاقتصادي الدولي في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وقواعد القانون الدولي للتنمية لا تقوم على تساوي المراكز القانونية بين البلدان المتقدمة والنامية لعدم التكافؤ بينها، فالقواعد الحالية للنظام الاقتصادي الدولي تكرِّس الاعتماد اللامتكافئ بين الطرفين، ولا يمكن لمبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ الدولة الأكثر رعاية أن يحقق تنمية البلدان النامية، وهي مبادئ يكرسها اقتصاد السوق الحر.

كما أن التنمية وفق هذه القواعد يجب ألا ترتكز على مجرد توافق المصالح، وإنما كقضية حيوية تهم البشرية وتخدم التقدم الحضاري. ولاسيما لزيادة الشعور بالتخلف وشموليته لمعظم البلدان النامية بموازاة مستويات النمو والتطور في البلدان المتقدمة، التي شعرت بدورها أن تنمية البلدان النامية أمر ضروري لمصلحتها نتيجة للعلاقات المترابطة بين الطرفين، وإن اختلفت رؤى كل طرف حول السبل الممكنة لتحقيق هذا الهدف.

وإذا كان التوصل إلى قانون دولي للتنمية يؤكد أن تقييد السيادة عامل إيجابي للتنمية، إلا أن الواقع يكشف أن مفهوم التنمية كما تتبناه برامج المنظمات الاقتصادية الدولية والبلدان المتقدمة يستعمل لتبرير خدمة أطراف دولية وتصويره بوصف الصالح الدولي العام دون الأخذ بالحسبان مشاكل البلدان النامية إلا ما ينعكس منها على البلدان المتقدمة. وهو أمر يكشفه الجانب الآخر لتدويل السيادة في ظل العولمة.

٢. العولمة وتدويل السيادة:

إن الجانب الآخر لتدويل السيادة يتعلق بالمتغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على الاعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع الدولي، وإذا كان هذا الاعتماد أمراً لا مفر منه نتيجةً لترابط المصالح بين البلدان ولقيام التبادلات والتجارة الدولية، إلا أن إشكاليته تكمن في اللاتكافؤ بين أطرافه، واختلاف المنافع والمكاسب بين البلدان باختلاف قوتها ومواردها، ولاسيما أن هذا الاعتماد يزداد قوةً وعدم مساواة في آن واحد في عصر العولمة.

لقد أتت العولمة في شقها الاقتصادي لتدمج

الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي كأساس واقعي يعبر عن التغير في العلاقات الاقتصادية الدولية، وبشكل عزز أهمية جهات أخرى دون إرادة من الدولة، وعلى حساب السيادة الوطنية إلى درجة لم يعد فيها مبدأ السيادة أمراً ذا أهمية من منظور مناصري العولمة.

وإذا كانت قواعد القانون الدولي تكرّس مبدأ سيادة الدولة وتنشد بناء علاقات سليمة بين وحدات المجتمع الدولي، فالعولمة بالمقابل -وفق ما تذهب إليه بعض الآراء- تنسف أسس العلاقات الدولية نحو مفاهيم جديدة. ولاسيما أن الوقائع تكشف البون الشاسع بين قواعد القانون الدولي المنظمة للعلاقات الدولية وطبيعة العولمة.

فالعلاقات الدولية تستند على التكافؤ والعدالة واحترام السيادة، بينما تقوم العولمة على أساس من علاقات قهرية تنتفي فيها المساواة وتكون الغلبة فيها دائماً لأحد الأطراف على حساب الآخر، ومن حيث الأطراف فإن العلاقات الدولية تتم بين الدول ذات السيادة لكونها الوحدات الأساسية في النظام الدولي، بينما تقوم أنشطة العولمة بين الشركات والأفراد ويغدو فيها دور الدولة ضعيفاً ومحدوداً، وأخيراً فمن ناحية البنية القانونية فإن العلاقات الدولية منظمة بالاتفاقيات والأعراف الدولية، وهذه البنية نشأت بالأصل عن التقاء إرادات الدول، وعلى النقيض من ذلك تستند العولمة على آليات اقتصاد السوق الحر والمصلحة التجارية.

وهذا التناقض يؤدي بنا إلى القول بأن العولمة تفتقد الأسس القانونية، ولا يمكن عد الاعتماد المتبادل بصوره اللامتكافئة مرجعاً لتشريعها، بيد أنها في الوقت ذاته باتت أمراً مفروضاً، لأن البلدان تدرك جيداً أن الخيار المقابل لعدم مشاركتها في العولمة هو العزلة، مع ما قد يترتب على قرار المشاركة والانضمام من زيادة الاندماج مع الخارج وزيادة التفكك الداخلي. وبعبارة أخرى التخلي عن مقومات السيادة الوطنية.

المراجع:

محمد الفراع، حق الشعوب في التقرير والتنمية، انتكاسة أم تأجيل في ظل النظام الدولي الجديد، في: الديمقراطية وحقوق الإنسان- أثر المتغيرات الدولية، رؤية مستقبلية، الطبعة الأولى، ج٢، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٩٩٥.

ليستر ثورو، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة، ترجمة: فايزة حكيم- أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٦.

د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥

ورشات حول المفاوضات وبناء السلام

المفاوضات وبناء السلام

أنهى مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا ورشة عمل لأعضائه في الداخل والخارج عن التفاوض ودور منظمات المجتمع المدني فيه، بالتعاون مع المؤسسة الإنسانية للتعاون (HIVOS) بتاريخ ٢٦/تشرين الثاني /٢٠١٣ في مدينة غازي عنتاب التركية تحت إشراف المدربة وخبيرة المفاوضات الإيرلندية برونا هيندس.

تحدثت برونا في افتتاح الورشة عن التجربة الإيرلندية المتمحورة حول الهوية الوطنية والدين وانخراط رجال الأعمال والمنظمات والاتحادات في العملية السياسية، ومن ثم دار نقاش حول الفاعلين واللاعبين الأساسيين في الوضع السوري ودور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية في عملية السلام، وتطرق النقاش في الورشة إلى الأولويات التي يجب مناقشتها في المفاوضات ومن سيحدد هذه الأولويات بوجود أطراف متعددة في النّزاع داخل سوريا وخارجها في ظل الظروف الحالية.

تضمنت الورشة رصد الواقع السوري من خلال تقسيم المتدربين إلى مجموعات صغيرة من أجل رسم خريطة للقوة السياسية والعسكرية وكيفية التواصل معهم في كل محافظة ومنطقة في سوريا وكيفية دفعهم إلى الجلوس على طاولة المفاوضات.

كما قدمت المدربة براونا خلال الورشة شرح عن المستويات المتعددة في المفاوضات وما هو دور مركز ccsds في حال المشاركة في المفاوضات وفي أيّ مستوى من المستويات يجب أن ينخرط المركز وكيف تستطيع منظمات المجتمع المدني تستطيع مع كافة هذه المستويات، وبعد الموافقة على مشاركة المركز اتفق المتدربون على مجموعة من القضايا والأولويات التي يجب وضعها على طاولة المفاوضات ومناقشتها والتي تمحورت حول:

١-إطلاق سراح المعتقلين.

٢- وقف إطلاق النار.

٣- فك الحصار عن كافة المناطق والمدنين المحاصرين.

٤- إعادة النازحين واللاجئين وتعويض المتضررين.

٥- آليات تشكيل الحكومة الانتقالية.

٦- مناقشة آليات تشكيل الحكومة الانتقالية.

٧- مراعاة حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية في الاتفاقات بين الأطراف.

٨- إيقاف التمويل والدعم الخارجي والتدخل الخارجي للطرفين.

ومن ثم تحدث المتدربون عن مبادئ وقيم المركز وتحديد المعايير التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات ومحاولة إسقاط هذه المعايير على القضايا، والأولويات التي تم تحديدها والتي سيتم مناقشتها حتماً على طاولة المفاوضات.

عملت كل مجموعة على اثنين من الأولويات التي تم تحديدها ومناقشتها مع المجموعات الأخرى بشكل مطوّل كونها مواضيع جدلية وحساسة تتعلق بمستقبل سوريا، وقد حظيت قضايا مثل شكل الدولة المستقبلي على نقاشات موسعة مع وجود اختلاف في وجهات النّظر حول هذه النقطة.

وفي السياق ذاته أطلق مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا استبياناً للمفاوضات حول مؤتمر جنيف للمفاوضات المزمع عقدها في الثاني والعشرين من كانون الثاني القادم، في محاولة لرصد واستطلاع آراء الشارع السوري حول بدء مفاوضات السلام في سوريا، ومدى جدية الأطراف في الانخراط في عملية السلام والعراقيل التي تقف في وجه هذه العملية من أجل الحصول على المعلومات والحقائق واستخلاص النتائج العلمية والعملية، ووضعها أمام صنّاع القرار الذين سيحضرون المؤتمر.

تقرير ورشة بناء السلام

ضمن سلسلة النشاطات التي يقوم بها مركز

المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا عقدت ورشة عمل لأعضاء مكاتبها في الداخل حول بناء السلام في سوريا في إطار مشروع (المشاركة المجتمعية المؤثرة في عملية السلام في سوريا)، بالتعاون مع منظمة مبادرة التغير السلمي (PCI) بإشراف المدربين (آدم داربي) و(فلور جست) وذلك في ٢٦ تشرين الثاني بمدينة غازي عنتاب التركية.

تضمن مشروع المشاركة المجتمعية المؤثرة في عملية السلام الذي بدأ في ٢١ أكتوبر عدة مراحل سيتم تنفيذها بخمسة أشهر ويشمل ٩ نشاطات وفق مايلي:

١- الالتقاء مع رعاة عملية السلام.

٢- ورشة التخطيط وتنمية المهارات.

٣- رسم خرائط موارد السلام.

٤- التجهيز لتقرير رسم الخرائط.

وهذه الخطوات يجب أن تتم في كانون الأول.

٥-توزيع ٥٠٠٠ نسخة من كتيب المفاوضات.

٦- منتديات حوارية وقيادة المجموعات المهتمة في مدينة عنتاب.

٧- نشر تقرير يتضمن توصيات.

٨- نقاشات مع أطراف مؤثرة على عمليات السلام.

٩- عقد مؤتمرين بالشراكة مع منظمة مبادرة التغير السلمي (PCI) عن السياسة الدولية في كل من لندن ونيويورك.

تهدف ورشة العمل هذه إلى خلق فهم مشترك لدى المتدربين حول المفاهيم الرئيسية مثل العنف، النزاع، المجتمع، وعملية السلام، وإكسابهم مهارات وآليات بناء السلام وتطوير مهارات إدارة الحوار ومهارات التعامل مع الأشخاص المتأثرين بالصراع في سوريا والاهتمام بأمن الناس وسلامتهم خلال النزاعات، من خلال تعامل أعضاء فريق مشروع المشاركة المجتمعية المؤثرة في عملية السلام في سوريا الذي ينفذه CCSDS والهادف إلى تحديد الأشخاص ذوي السلطة

والتاثير لتمثيل مجتمعاتهم، وتحديد النماذج الفعالة للمستويات الثلاثة والتركيزعلى فكرة العمل بشكل أفقي وعمودي من أجل دعم تطوير موارد السلام وإنشاء أجندة مشتركة.

وبناءً على هذه الأهداف والأفكار المطروحة تم تقسيم المتدربين في مجموعات للتعرّف على المفاهيم الاساسية التي يتضمنها المشروع، من خلال شرح المدربين عن مفهوم العنف ومفهوم السلام ومفهوم الصراع أو النزاع ومفهوم المجتمع وعملية السلام.

كما تحدثت مديرة المشروع عن فكرة المشروع و المستويات عملية بناء السلام، حيث يتضمن المستوى الأول القوى الدولية والاقليمية الفاعلة بالإضافة إلى القوى والأحزاب الرئيسية، فيما يشمل المستوى الثاني الأكاديميين ورجال الدين والمنظمات، والمستوى الثالث يتضمن المجتمع والأفراد.

تطرقت النقاشات خلال ورشة العمل إلى حلقات التغذية الراجعة في المستويات الثلاثة ومحاولة البحث عن موارد سلام، ومن ثم جمع المعلومات والمعطيات عن أصحاب الشرعية على الارض الذين يمثلون مجتمعاتهم وذلك للتأكد من كل ما يحدث في المستويات المختلفة حتى يتمكن فريق بناء السلام من توصيل ما يحدث إلى القادة الساسيين وصناع القرار، وقد تم استعراض بعض التجارب من مناطق مختلفة في سوريا والتي تدعم أو تساهم في عمليات السلام.

وتم التركيز على ضرورة عقد الفريق حلقات نقاش مركزة مجموعات صغيرة من الأشخاص، وإجراء مقابلات مفتاحية لتحديد موارد السلام التي تشمل موارد البشرية، وإيجاد آليات تربط مكونات المستوى الثالث مع بعضها البعض ومع باقي المستويات من أجل تشكيل نوع من التشبيك، مما يضمن استمرارعملية السلام.

ثم تطرق النقاش إلى التحديات والمخاطر التي قد تواجه المشروع، فالتجمعات المرتبطة بالسلام قد يساء فهمها، ومن مخاطر العمل أن يكون العمل ضمن حالة الحرب ومع وجود تنظيمات متطرفة.

وتم تكليف فرق المتدربين برسم الخرائط حسب المحافظات، ومناقشتها، ومعرفة العلاقات بين القوى الموجودة على الأرض في كل منطقة، وتم التعرف على المبادئ الأساسية لتيسير جلسات النقاش وإدارتها وكيفية طرح المواضيع والأسئلة المقترحة لحلقات النقاش المركزة والمقابلات المفتاحية.

مؤسسة خطوات للتنمية الاجتماعية

«خطوات» مؤسسة مدنية مستقلة تأسست في ١-٣-٢٠١٣، يقوم عليها مجموعة من المتطوعين، تنشط في الداخل السوري وتعمل في المجال الاجتماعي «الثقافي، الإنساني».

لدى المؤسسة العديد من المشاريع بعضها قائم وبعضها قيد التحضير، وهي موجهة للأطفال والكبار.

يتألف فريق العمل مع الأطفال من مجموعة من الناشطين بينهم مختصون في العديد من المجالات كالفن والموسيقى والتعليم.

الأنشطة هي عبارة عن ورشات رسم ونحت، حفلات موسيقية، عروض سينمائية للأطفال ومسرح دمى وغيرها من الأنشطة الثقافية.

عدد المستهدفين الذين تطمح المؤسسة بالوصول إليهم هم ٢٥٠٠٠ طفلاً «على الأقل» من النازحين والمقيمين في محافظة دير الزور وخصوصاً المناطق التي تأثرت بالحرب الدائرة في المنطقة.

للكبار توجد العديد من الأنشطة مثل: إلقاء محاضرات(صحة عامة، أدب، سياسة) إقامة دورات في مجالات متعددة مثل «البرمجة اللغوية العصبية، قراءة سريعة، ودورات تدريب شطرنج».

من المشاريع التي تضعها المؤسسة ضمن خططها المستقبلية في حال توفر التمويل المناسب:

١-فرقة مسرحية وفرقة كورال يمكن تشكيلها من الأطفال الموهوبين الذين عملت المؤسسة معهم وأشرفت على تدريبهم.

٢-مكتبة متنقلة يمكن أن تقدم خدماتها للأطفال في مراكز الإيواء وفي المدارس.

٣- مجلة أطفال، ويساعد في ذلك وجود كادر مختص في أدب الأطفال والفن التشكيلي.

مشروع خطوات للتنمية الإجتماعية

دولتي، مساحة لنتصور دولتنا

دولتي هي منظمة غير حكومية تعمل على اقتراح بدائل لتحقيق التحول الديمقراطي، بناء القدرات، العدالة الانتقالية، حقوق الإنسان وإدارة النزاع في سوريا.

دولتي

وانطلاقاً من هذه الأهداف تعمل دولتي أيضاً على تطوير مواد التدريب السمعية والبصرية والمطبوعات التدريبية وذلك باعتماد مجموعة متنوعة من التقنيات والأساليب. بالإضافة إلى تنظيم ورشات عمل وتطوير منصة إلكترونية لأرشفة الأعمال الفنية التي تم إنتاجها منذ آذار ٢٠١١، وعرضها بطريقة بسيطة، واضحة، ومباشرة هذه الأعمال التي تروج لمبادئ حقوق الإنسان حول الجنس والعرق والدين والمساواة. على موقع دولتي، صفحة الفيسبوك دولتي، حساب دولتي على تويتر : DawlatyOrg،

قناة يوتيوب: Dawlaty Syria، ومن خلال قنوات أخرى بالتعاون مع مجموعات سورية ودولية أخرى تعمل لنفس الأهداف.

يتم التركيز بالعمل على تقديم وايصال مواضيع تتعلق ب:

- مبادئ المشاركة في الدولة المدنية.
- حقوق الأقليات و حماية الأقليات.
- حقوق الإنسان وحقوق المرأة.
- المواطنة والمفاهيم الدستورية.
- العدالة الانتقالية.
- إنشاء هياكل لبناء المجتمع المدني.
- الانتخابات الديمقراطية وتشكيل الأحزاب والجمعيات.
- سيادة القانون.
- مبادئ الشفافية والمساءلة.

ونستخدم غالباً الوسائل المرئية والتفاعلية لايصال رسائلنا.

المركز الدولي للعدالة الإنتقالية ICTJ

هو منظّمة دولية غير حكومية متخصّصة في مجال العدالة الإنتقالية.
تعمل على مساعدة المجتمعات التي تمرّ بالمرحلة الانتقالية في معالجة إرث الماضي من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفي بناء الثقة المدنية في مؤسسات الدولة كحامية لحقوق الإنسان.
وغداة الانتهاكات الجسيمة والقمع، تساعد المنظمات المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد الذين يقودون التغيير في مجتمعاتهم ويرسمون ملامحه على النظر في التدابير التي تسمح بالتوصّل إلى الحقيقة والمحاسبة والتعويض عن الانتهاكات الماضية، ويكون ذلك بتأمين المساعدة الفنية والمعرفة لتجارب مقارنة ذات صلة في مجال العدالة الانتقالية من شتّى أنحاء العالم.

ICTJ | Justice Truth Dignity

تسدي المنظمة النصائح إلى مؤسّسات الدولة وصانعي السياسات على المستويات المحلية والوطنية والدولية وتعمل مع منظمات الضحايا والمجتمعات وناشطي حقوق الإنسان والمنظمات النسائية وغيرها في المجتمع المدني من ذوي البرامج الخاصة بالعدالة وتجري الأبحاث والتحاليل وتعدّ التقارير حول تطورات العدالة الانتقالية في العالم وتعمل على ضمان الملكية المحلية لعملية الانتقال، وعلى تحديد الأولويات من حيث حاجات الضحايا ومصالحهم، وبناء الثقة بسيادة القانون في المجتمع ككلّ.

منظمة أطباء بلا حدود

هي منظمة طبية إنسانية دولية تقدم الرعاية الطبية عالية الجودة إلى الشعوب المتضررة من الأزمات بغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء السياسي. كل يوم، يوفر أكثر من ٢٧,٠٠٠ موظف ميداني لأطباء بلا حدود في جميع أنحاء العالم المساعدة للشعوب المتضررة من العنف أو الإهمال أو الأزمات، ويعود ذلك أساساً إلى النزاعات المسلحة أو الأوبئة أو سوء التغذية أو الحرمان من الرعاية الصحية أو الكوارث الطبيعية.
قامت مجموعة من الأطباء والصحفيين بتأسيس منظمة أطباء بلا حدود عام ١٩٧١ بهدف إنشاء منظمة مستقلة تركز على الطب المعني بحالات الطوارئ والتحدث علانية عن أسباب معاناة الإنسان.
يستند عمل منظمة أطباء بلا حدود على المبادئ الإنسانية المعنية بأخلاقيات مهنة الطب وتلتزم بالإدلاء بالشهادة والتحدث علانية.
يتألف طاقم المنظمة الميداني من أطباء وممرضين وإداريين وعلماء الأوبئة وتقنيي المختبر وأخصائيي الصحة العقلية والنفسية وخبراء الخدمات اللوجستية والمياه والصرف الصحي. وتضم أغلبية فرق المنظمة الموظفين الميدانيين المحليين في البلدان التي تقع فيها الأزمات، ويشكل الطاقم الدولي نسبة عشرة بالمائة من مجموع الموظفين. ويلتزم جميع أعضاء منظمة أطباء بلا حدود باحترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق المنظمة.
منظمة أطباء بلا حدود محايدة، لا تتحيز لأي طرف من أطراف النزاعات المسلحة، وتوفر الرعاية على أساس الاحتياجات فقط، كما تكافح لزيادة إمكانيات الوصول المستقل إلى ضحايا النزاع وفقاً لموجب القانون الدولي الإنساني.

MEDECINS SANS FRONTIERES
أطبّاء بلا حدود

مركز المجتمع المدني و الديمقراطية في سوريا CCSDS
لا تشوه جمال العالم بعنفك
25 تشرين الثاني
اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة